كيف يتم نهب الثروات الطبيعية للصحراء الغربية

الصحراويون: شعب فقير في وطن غني

الجزء الاول : الثروات البحرية - تقرير - 2013

توقع التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 1974 بأن الصحراء الغربية يمكن أن تكون واحدة من اغنى بلدان العالم لضخامة مخزونها من الثروات الطبيعية وقلة سكانها، والآن وبعد ما يقارب الأربعين سنة يقدم المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية (الراصد) هذا التقرير المتعلق بنشاط الاحتلال المغربي في ميدان نهب الثروات البحرية للصحراء الغربية بالتعاون مع عدد من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى عدد من البلدان التي لا تعترف كلها بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية ليطلع المتتبع على حجم الانتهاكات الجسيمة لحق الشعب الصحراوي في التمتع بثرواته الطبيعية مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي المتعلق بالأقاليم والمناطق التي لم يتم فيها استكمال تصفية الاستعمار.

وليخلص المتتبع لهذا التقرير إلى خلاصة مفادها أن الصحراء الغربية رغم غنائها المذهل بثرواتها الطبيعية ظل سكانها من أفقر شعوب الأرض نتيجة للنهب اللاقانوني لثرواتهم الطبيعية تحت سمع وبصر الامم المتحدة القوة المسؤولة عن الإقليم إلى أن يقرر سكانه مصيرهم من خلال استفتاء حر وعادل ونزيه.

الراصد
المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية
Saharawi Natural Resources Watch

أسس المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية يوم 9 أبريل 2013 في مخيمات اللاجئين الصحراويين، ويضم في عضويته خبراء ونشطاء صحراويين من المخيمات، ومن المناطق المحتلة للصحراء الغربية.

ويهدف إلى رصد ومتابعة وتوثيق نهب واستنزاف الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية من طرف الدولة المغربية التي تحتل البلد وغيرها من الدول والشركات العالمية، بالاضافة إلى رصد آثار هذا الاستنزاف على التوازن البيئي في المنطقة.

كما يسعى المرصد إلى إنشاء قاعدة بيانات حول الثروات الطبيعية للباحثين والمهتمين والقيام بحملات وطنية ودولية بهدف التوعية والتحسيس لمخاطر هذا الاستنزاف.

للاتصال: د. غالي الزبير، المنسق العام للمرصد - بريد اليكتروني
ghali.ws@gmail.com

ماءالعينين لكحل، المسؤول الإعلامي للمرصد، البريد الاليكتروني:
mellakhal@gmail.com

الثروات البحرية الصحراوية غنى وتنوع

يعد الساحل الصحراوي الذي يبلغ طوله حوالي 1400 كيلومتر من أغنى الأحواض السمكية في العالم، إذ أن صعود مياه المحيط العميقة المحملة بالغذاء والعوالق البحرية التي تتغذى عليها الأحياء البحرية بدفع تيار كناريا البارد - الذي يحاذي الساحل الصحراوي- لها من الأعماق نحو السطح يوفر بيئة بيولوجية مثالية لتكاثر وتجمع الأحياء البحرية المتنوعة كالأسماك المختلفة والرخويات والقشريات والصدفيات والطحالب وغيرها، ونتيجة للخصائص الهيدرولوجية والجغرافية والايكو- بيولوجية التي تتميز بها المنطقة يوفر هذا الساحل قدرة إنتاجية متجددة تقارب مليوني طن من الأسماك سنويا، وتشكل الأسماك السطحية النسبة الأكبر من الثروة البحرية للصحراء الغربية التي تتصف بالغنى والتنوع، إذ تتشكل الثروة البحرية الصحراوية من عدة أصناف أهمها: الأسماك السطحية، الأسماك البيضاء، الرخويات، الأصداف، القشريات والطحالب البحرية، فضلا عن وجود بعض الأنواع النادرة، كحيوان الفقمة الراهب الذي تحتفظ الصحراء الغربية بواحدة من أكبر مستعمراته تقدر بحوالي 120 فرداً وهو ما يقارب نصف المخزون العالمي من هذه المخلوقات البحرية المهددة بالانقراض.

وتشير بعض الدراسات إلى احتواء المنطقة الاقتصادية الحصرية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والتي تبلغ مساحتها 55400 كيلومتر مربع على أكثر من 200 نوع من الأسماك المختلفة بالإضافة الى 71 صنفاً من الرخويات وكذا 14 نوعاً من راسيات الأرجل، كما توجد القشريات والصدفيات بكميات معتبرة.

النهب المغربي للثروات البحرية الصحراوية: الأرقام عندما لا تقول كل الحقيقة

من الصعوبة بمكان الحصول على أرقام ذات صدقية حول حجم النهب المغربي للثروات البحرية الصحراوية نتيجة لواقع الحصار الذي يفرضه الاحتلال المغربي على المدن الصحراوية المحتلة من جهة، ومن جهة أخرى واقع التسيب والاختلالات العميقة التي تطبع قطاع الصيد البحري عموماً في المغرب، والأكثر تجلياً في المناطق الصحراوية المحتلة ، والأرقام التي يوردها المكتب المغربي للصيد ينبغي النظر إليها بكثير من الحذر لأنها لا تقدم صورة كاملة ودقيقة عن حجم الاستنزاف الذي يمارس في المياه الإقليمية للصحراء الغربية نتيجة للأسباب التالية:

1. البيانات الواردة بالتقرير تغطي فقط الصيد الساحلي والصيد التقليدي، في حين يبقى الصيد في أعالي البحار والذي يستحوذ على النسبة الأكبر من قيمة الاستثمار في الصيد البحري غير معروفة بدقة.
2. السفن الأجنبية العملاقة التي تمارس الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية لا تفرغ الكثير من صيدها في الموانئ الصحراوية مما يجعل كميات صيدها غير معلومة للإدارة المغربية نفسها.
3. عدد كبير من السفن المغربية التي تصطاد في المياه الصحراوية تفرغ صيدها في مينائي أغادير والطنطان، حيث توجد مقرات الشركات التي يتبع لها.
4. التقليل المقصود من الأرقام المتعلقة بحجم الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية، فمثلاً يورد تقرير المكتب المغربي للصيد لسنة 2001 (الصفحة 13) توزع كميات الصيد الساحلي حسب المناطق أن جهة وادي الذهب – لكويرة لم تساهم إلا بـ3.7%، وهي بذلك أقل مرتين من مساهمة جهة سوس- ماسة - درعة وأقل بـأكثر من ثمان مرات من مساهمة جهة كلميم- السمارة، وأبسط العارفين بالخريطة الصيدية للمنطقة يعرف أن منطقة وادي الذهب تمتلك ما لا يقل عن 60% من الموارد السمكية للصحراء الغربية والمغرب معاً، وكمثال على حجم الصيد في هذه المنطقة نذكر أنه خلال الفترة ما بين 19 أبريل إلى 19 ماي 2013 استقبل ميناء الداخلة (الميناء الرئيسي لمنطقة وادي الذهب) 101 سفينة صيد.
5. تناقض الأرقام الصادرة عن المكتب المغربي للصيد مع الأرقام المسجلة من طرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وكذلك الأرقام المسجلة ميدانيا في الموانئ ونقاط التفريغ الصحراوية، فمثلاً تقدر احصائيات المكتب المغربي للصيد كمية الأخطبوط المصطادة سنة 2012 بـ25.127 طن بينما تقدم الأرقام الميدانية 55.642 طن (حسب الموقع الالكتروني «المغرب الأزرق»)، وهو ما يفوق الضعف.

6. كون الأراضي الصحراوية المحتلة مناطق عسكرية تسند فيها المراقبة والتفتيش للجيش المغربي يجعل جزء معتبراً من الصيد البحري الممارس من طرف القطع التابعة لكبار الجنرالات والقادة الامنين يقع خارج كل مراقبة.
7. واقع الفساد والرشوة التي تنتشر في قطاع الصيد المغربي يمكن من التلاعب في الاجراءات المتخذة في توزيع الرخص ومراقبة الحصص وعمليات التفريغ والوزن والتفتيش وغيرها، مما يفقد الأرقام المقدمة كثير من مصداقيتها.
8. انتشار الصيادين السريين المغاربة في المياه الإقليمية الصحراوية والذين لا يحملون رخصاً للصيد ولا تخضع انشطتهم لأية رقابة حكومية ، خاصة في قطاع صيد الرخويات التي تدر دخلا كبيرا مقارنة بباقي الأصناف.
9. الدور الكبير غير المعلن للمؤسسة الاحتكارية التابعة للقصر الملكي المغربي المعروفة باسم «أونا» والشركات الدائرة في فلكها في قطاع الصيد البحري في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية سواء في الصيد مباشرة أو في الصناعات المرتبطة به كصناعات التصبير، وما نشاط شركة

«لامونيكاسك ماروك» « la Monégasque Maroc » للتصبير، التي كانت تابعة لـ«أونا»، والتي مكنت مشتريها «سعيد العلج» ابن مهرج ملك المغرب السابق الحسن الثاني من احتلال المرتبة الأولى عالميا في تصبير سمك الأنشوفة، مع استحضار الطبيعة الاحتكارية لشركة «أونا» التي تستحوذ على نصيب وافر من جميع القطاعات الاقتصادية المدرة للربح السريع في الخريطة الاقتصادية المغربية كالمنتجات الزراعة والخمور والسكر والحليب والتعدين والطاقة والعقارات والإعلان والمتاجر الكبرى وغيرها كثير كما يفصل كتاب «الملك المفترس».

وعلى الرغم من ضعف تغطية الأرقام الرسمية المغربية لحجم الصيد البحري في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية فإنها تظهر الزيادة الكبيرة في حجم الصيد وتضاعف مداخيل الدولة المغربية وتظهر أرقام العائدات التي حصل عليها المغرب من الصيد الساحلي والصيد التقليدي في الصحراء الغربية خلال الفترة ما بين 1992 و2012 كما هو وارد في الجدول المرفق رقم (1) حجم النهب المتزايد للثروة السمكية الصحراوية في هذا القطاع الذي ليس إلا صورة جزئية من مشهد النهب والاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية للصحراء الغربية المحتلة.

وحسب نفس الجدول فقد تضاعفت عائدات المغرب من الصيد الساحلي بالصحراء الغربية سنة 2008 بحوالي 38 مرة مقارنة بسنة 1992، وخلال نفس الفترة تضاعفت عائدات الصيد في منطقة وادي الذهب وحدها بحوالي 366 مرة، وهي أرقام لا تحتاج إلى تعليق.

جدول رقم (1) قيمة العائدات التي حصل عليها الاحتلال المغربي من الصيد التقليدي والصيد الساحلي في المناطق الصحراوية المحتلة في الفترة ما بين 1992-2012:

السنوات	العائدات (مليون أورو)
1992	0.52
1993	0.90
1994	1.3
1995	2
1996	2.2
1997	3.1
1998	4.3
1999	4.6
2000	6.8
2001	8.5
2002	18
2003	11.6
2004	10.8
2005	14
2006	17
2007	14
2008	19.8
2009	16.4
2010	14.7
2011	14.9
2012	15.3

المصدر: إحصائيات المكتب الوطني المغربي للصيد البحري.

ويمثل المخطط البياني المصاحب تزايد النهب المغربي للثروات البحرية الصحراوية في قطاعي الصيد التقليدي والصيد الساحلي في جميع المناطق الساحلية الصحراوية كما يظهر من الكميات المفرغة الموانئ الرئيسية.

مخطط بياني لتطور كميات تفريغ الصيد الساحلي والتقليدي (ألف طن) في الموانئ الصحراوية الرئيسية حسب تقارير المكتب المغربي للصيد.

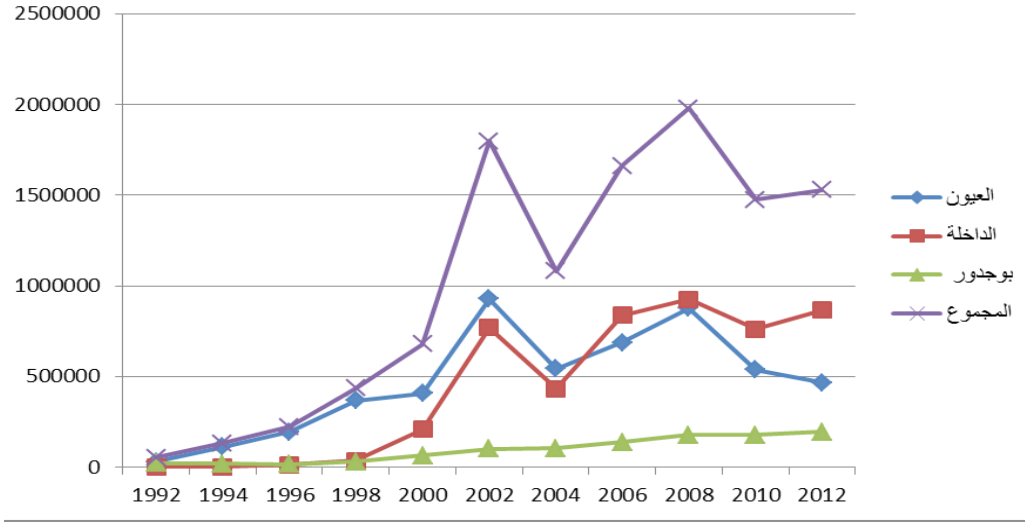

الصيد المغربي في المياه الإقليمية الصحراوية حسب الأنواع البحرية:

وتنقسم الأصناف التي يتم اصطيادها ضمن الصيد الساحلي والصيد التقليدي إلى خمس مجموعات:

1. الأسماك السطحية:

وتتوزع بدورها إلى اسماك سطحية ساحلية مثل السردين والسردينلا والماكريل والبوري «أزول» والأنشوفة والزبيدي «لمليسة» وأنواع التونيات الصغيرة، وأسماك سطحية في أعالي البحار من قبيل أنواع التونيات الكبيرة.

وتمثل الاسماك السطحية أزيد من 80 % من الكميات المصطادة في الصحراء الغربية وهو ما يجعلها الثروة الأوفر في المياه الاقليمية الصحراوية وتمثل المنطقة الواقعة بين بوجدور والداخلة الموقع الرئيسي لتكاثر واستيطان هذه الأسماك، حيث يتم اصطياد أربعة عشر نوعاً من الأسماك السطحية بكميات تجارية.

وقد بلغت الكميات المصطادة من الاسماك السطحية الساحلية سنة 2012 في السواحل الصحراوية 693317 طن وهو ما يشكل 70.76 بالمائة من حجم صيد الاسماك السطحية في المغرب والصحراء الغربية معاً.

وفضلاً عن الاساطيل المغربية تشارك الاساطيل الأوروبية و الروسية والليتوانية وغيرها في نهب المخزون الصحراوي من هذه الأسماك التي يستمر اصطيادها على مدار السنة.

2. أسماك القاع:

وهي أسماك المنطقة البحرية العميقة وتعرف بأسماك القاع مثل النازلي وسمك موسى والشفنين وسلطان ابراهيم والحوت والقرش وغيرها، ويتم اصطياد عشرات الأنواع منها والارقام المغربية تظهر ان كميات صيدها في الصحراء الغربية قليلة نسبياً لم تزد عن 25845 طن سنة 2012، ولعل مرد ذلك لكون الأساطيل التي تمارس صيد أعالي البحار لا تفرغ صيدها في الموانئ ونقاط التفريغ الصحراوية بل تتجه الى تصدير صيدها للخارج أو تتوجه به إلى الموانئ المغربية، ولقد فشلت الخطط التي كانت ترمي إلى جعل ميناء الداخلة ميناء تفريغ لسفن أعالي البحار لامتناع هذه السفن عن تفريغ صيدها به، ليتحول الى ميناء يستقبل سفن صيد الاسماك السطحية والرخويات فقط.

3. الرخويات:

الرخويات التي تصطاد في المياه الاقليمية الصحراوية أنواع عديدة أهمها الأخطبوط والحبار، ويمارس صيد الأخطبوط على امتداد السواحل الواقعة بين بوجدور ولكويرة وتمثل منطقة وادي الذهب واحدة من أهم مناطق صيد الأخطبوط في العالم حسب تصنيف منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو».

وقد مارست الاساطيل الاجنبية خاصة الاسبانية واليابانية صيد الاخطبوط في السواحل الصحراوية منذ ستينيات القرن الماضي وكانت الحصيلة حينها وفيرة بحيث كانت كل سفينة تستطيع اصطياد 3-2 طن يومياً وكانت العائدات الضخمة حافزا لمضاعفة الصيد ورفع وتيرته في هذه المنطقة.

وقد شهدت المنطقة موجة غير مسبوقة من صيد الرخويات بعد احتلال المغرب للصحراء الغربية أواخر سنة 1975م ولأن المغرب كان حديث عهد بهذا النوع من الصيد فقد كان يتم الصيد بالتعاون مع اسبانيا وقد تضاعف عدد السفن المغربية الكبيرة الممارسة لصيد الأخطبوط من 4 سفن سنة 1973 إلى ما يقارب 290 سفينة ذات نظام تجميد سنة 1992 حسب «الفاو»، حمولة الواحدة منها تزيد عن 150طن.

هذا الصيد المفرط والتكالب المحموم على هذه الثروة التي بلغ سعر الطن الواحد منها 13 ألف دولار مع وجود طلب مرتفع حيث تستقبل السوق اليابانية 90% مما يتم صيده في السواحل الصحراوية والباقي تستولى عليه أسواق اسبانيا وايطاليا والصين، كان يتم دون راحة بيولوجية مما أدى الى اختلالات عميقة في التوازن الحيوي للمنطقة ، الأمر الذي أوجب تحديد راحة بيولوجية للرخويات لأول مرة سنة 1989، ولكن تلك الراحة لم تعط نتيجتها لأن فترة التسعينيات وخاصة منذ 1993 شهدت موجة نزوح جماعية لألاف القوارب وسفن الصيد الساحلي من مختلف مناطق المغرب إلى نقاط صيد الاخطبوط في الصحراء الغربية طمعا في الربح السريع وفي ظل غياب كامل لنظم حماية للثروة البحرية الصحراوية من الاندثار، إذ لم تقتصر ممارسة صيد الأخطبوط والاستثمار فيه على الصيادين ومهني القطاع فحسب، بل أصبح مجالاً جاذباً للمسؤولين العسكريين والأمنين وموظفي القطاع الحكومي وحتى العمال البسطاء والبطالين الحالمين بالربح السريع، فتكدست على السواحل الصحراوية الاف القوارب وظهرت في محيط مدينة الداخلة قرى برية ومدن عائمة من البواخر والزوارق المحلية الصنع والمستوردة والمستأجرة، حيث بلغ بحلول سنة 2003 عدد المراكب العاملة في صيد الأخطبوط ما بين 7000 و8000 قارب مرخص وما يزيد عن 6000 قارب غير مرخص.

ويصف الأستاذ المغربي المتخصص في الموارد الصيدية «محمد التاجي» صيد الأخطبوط الصحراوي بأنه «مصدر للذهب الأبيض» ثم يضيف مفصلاً: «تضم هذه المصيدة ثلاثة أنواع من المهن تتخذ من استغلال الأخطبوط هدفا رئيسا، وهي: صيد الرخويات في أعالي البحر وتجميدها، والصيد الساحلي بواسطة الجياب، والصيد التقليدي. ويمارس النوع الأول أسطول يناهز تعداد وحداته 300 سفينة.

ويدر هذا القطاع سنويا من 300 إلى 400 مليون أورو، ويمثل نحو 60% من إنتاج قطاع الصيد المغربي برمته و35% من صادراته. ولقد تلقى قطاع الصيد في أعالي البحار استثمارات قاربت 700 مليون أورو، وتمثلت بالأساس في اقتناء سفن الصيد والتجهيزات الأرضية، كما وفر القطاع 10 آلاف منصب شغل مباشر و15 ألف أخرى غير مباشرة.

أما الصيد التقليدي للأخطبوط فقد كان يعمل فيه أسطول قوامه 7800 قارب (وحدات مرقمة وقانونية)، وكان يؤمن 25 ألف منصب شغل مباشر، بيد أنه كانت تمارس في القطاع نفسه قوارب غير قانونية، يضاهي عددها العدد القانوني.

يشتغل في الصيد الساحلي ما بين 3000 و5000 بحار بشكل مباشر على متن 100 إلى 160 سفينة جيابة تصطاد صنف رأسيات الأرجل بصفة موسمية وغير منتظمة «.

هذه الزيادة الهائلة في حجم الاستنزاف تطلبت زيادة وحدات تجميد الإخطبوط بمدينة الداخلة فارتفع عددها من 4 وحدات سنة 1994 إلى 94 وحدة سنة

2004!!!.
غير أن هذا التسارع في وتيرة النهب الجنوني للرخويات الذي بلغ ذروته سنة 2000 باصطياد 45233 طن من الأخطبوط سرعان ما انعكس على المخزون الحيوي الصحراوي فانخفض حجم الصيد سنة 2004 إلى مستوى 12 417 طن فقط.
هذا الوضع هو ما دفع المعهد المغربي للبحوث في الصيد البحري في شهر أكتوبر سنة 2003 إلى دق ناقوس الخطر بإعلانه عن التناقص المهول في حجم الرخويات حيث انخفضت نسبة الأخطبوط بحوالي 60%، وانخفض مخزون الحبار إلى ما يقارب 78%، ويبين المخطط البياني المصاحب الارتفاع الكبير في صيد الأخطبوط والتردي الذي شهدت المخزون الحيوي من هذه الثروة منذ سنة2003.
مخطط بياني لتطور كميات صيد الأخطبوط (ألف طن) في المياه الإقليمية الصحراوية ويظهر حالات

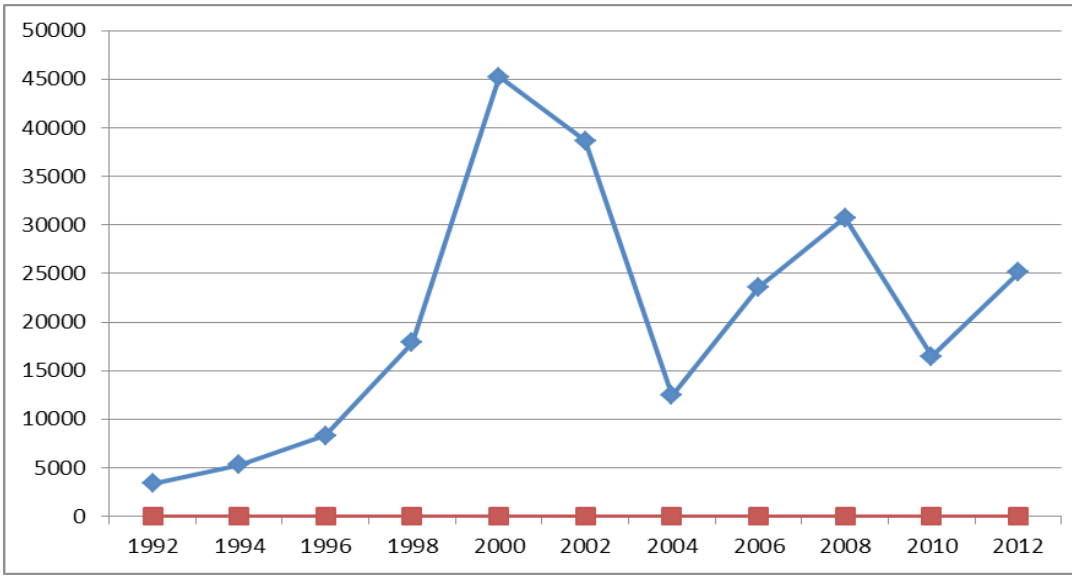

تدهور المخزون الحيوي من هذه الثروة البحرية ذات القيمة السوقية العالية.

الوضعية الكارثية للرخويات هي التي دفعت بوزارة الصيد المغربية إلى تقديم ما يعرف بمخطط «اعادة تهيئة مصائد الرخويات» وتم من خلاله توزيع حصص صيد الاخطبوط على الاساطيل المغربية بنسب تعكس توزع النفوذ في قطاع الصيد المغربي، فأعطي للصيد في أعالي البحار نسبة 63%، وحصل قطاع الصيد التقليدي على نسبة 26%، وترك للصيد الساحلي بالجر نسبة 11%؛ ومن البين أن هذا المخطط لم يعط نتائج تذكر بسبب الفوضى والمحسوبية التي تحكم هذا القطاع، كما يظهر من الارقام المصاحبة، مما دفع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سنة 2010 إلى أن توصي بإلحاح بخفض الاستغلال المفرط للرخويات خاصة من طرف سفن الجر في منطقة الداخلة الذي قد يؤدي إلى توقف دورة حياة هذه المخلوقات البحرية الثمينة وانقراضها.
والجدول التالي يظهر التضاعف المهول في عمليات نهب الأخطبوط الصحراوي وتضاعف عائدات نظام الاحتلال من مبيعاته.

السنة	الكميات المصطادة (طن)	القيمة (مليون أورو)
1992	3 358	4.8
1993	3 974	6.1
1994	5 299	10.6
1995	5 194	11.1
1996	8 296	9.9
1997	12 348	10.0
1998	17 904	10.1
1999	31 252	15.7
2000	45 233	22.1
2001	32 380	43.2
2002	38 667	112.2
2003	18 393	53.8
2004	12 417	37.5
2005	20 968	66
2006	23 621	76.4
2007	20 840	71.2
2008	30 720	126.7
2009	32 393	95.5
2010	16 482	61.1
2011	18 748	121.8
2012	25 127	105.1

جدول رقم (3) تطور عائدات صيد الأخطبوط في المياه الإقليمية الصحراوية (1992-2012) كما وقيمة، حسب المركز المغربي للصيد البحري.

وخلال الأشهر الثمانية من سنة 2013 بلغ حجم صيد الرخويات في السواحل الصحراوية 18211 طن بعائدات تقدر بـ 50.258 مليون أورو.
ويذكر الباحث الروسي «فلاديمير لابتيخوفسكي» أن العائدات المغربية من الرخويات تتراوح ما بين 348 و461 مليون دولار سنويا، وهو رقم متواضع لأنه يقدر كميات الصيد الذي تمارسه – حسب نفس الباحث- 285-280 باخرة بحوالي 95-85 ألف طن فقط.

5. القشريات والصدفيات:

يمارس صيد القشريات خاصة الجمبري وسرطان البحر وجراد البحر في منطقة وادي الذهب وقد بلغ حجم صيد القشريات بمنطقة وادي الذهب سنة 2010 حوالي 338 ألف طن بقيمة 3359 ألف أورو.

وتعتبر منطقتي لمهيريز والعين البيضاء اهم نقاط صيد القشريات بالمنطقة، فخلال سنة 2012 تم اصطياد 254 طنا من جراد البحر بنقطة لمهيريز حيث يوجد 70 قاربا لصيد القشريات في مقابل 112 طنا في نقطة العين البيضاء حيث يعمل حوالي 25 قاربا.
ويتم اصطياد الصدفيات وأشهرها المحار المعروف محليا باسم «السرمبك» على امتداد الساحل الجنوبي للصحراء الغربية.
وقد بلغت الكميات التي صيدت من القشريات والصدفيات البحرية داخل المياه الاقليمية الصحراوية سنة 2012 حوالي 1042 طن، كما بلغت العائدات التي جناها الاحتلال المغربي من هذا النوع من الصيد حوالي 4.208 مليون أورو حسب إحصائيات المكتب المغربي للصيد.

6. الطحالب البحرية:

تمثل عمليات الجمع المكثف للطحالب البحرية المعروفة محليا بـ«الخز» أو «ربيعة لبحر» خاصة منها الطحالب الحمراء نشاطا جديدا في المياه الاقليمية الصحراوية، بحيث لا تظهر أية معلومات عن الارقام المتعلقة بها في الاحصائيات المغربية حول الصيد البحري في الصحراء الغربية قبل 2011، مما يشير إلى زيادة الأهمية التي بات يكتسيها هذا النشاط البحري في الصحراء الغربية على خلفية التدهور الكبير لإنتاج الطحالب البحرية في السواحل المغربية بسبب الاستغلال المفرط لها.
وفي الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2013 وحسب تقرير المكتب المغربي للصيد الصادر في شهر أوت 2013 فقد بلغ حجم الطحالب المستخلصة من المواقع الصحراوية الأربعة: أمغريو وسيدي الغازي وبوجدور والكراع 809 أطنان وقدرت قيمتها الإجمالية بحوالي 377 ألف أورو. وفي سنة 2012 بلغت عائدات الطحالب التي تم جمعها في منطقة بوجدور لوحدها 510 ألف أورو.
يذكر أن مادة الأكار- أكار المستخلصة من

الطحالب الحمراء المستعملة في التحاليل البيولوجية وفي الصناعات الغذائية تلقى رواجاً كبيراً في السوق الدولية حيث يصدر المغرب 50% من أنتاج الطحالب الحمراء إلى الولايات المتحدة الأمريكية والباقي يتوزع بين أسواق اليابان وكوريا الجنوبية.

النشاط المغربي في نهب الثروات البحرية الصحراوية

لابد من الإشارة إلى أن مسألة البحث أو الاستقصاء في مجال النشاط الاستنزافي الذي تقوم به الدولة المغربية في سواحل الصحراء الغربية ليست بالعمل الهين وخاصة عندما يتعلق الامر بعدد السفن أو ملاكها أو الكميات المصطادة نظرا لوجود جهات أقوى من وزارة الصيد المغربية نفسها ،هذه الأخيرة التي لا تراقب حسب خبراء القطاع المغاربة أنفسهم سوى 40% من نشاط هذا القطاع الحيوي، وبالتالي فإن ما نقدمه هنا من معلومات هو حصيلة شهادات ميدانية أو ما نشرته مراكز بحثية أو مواقع رسمية أو وسائل إعلام مغربية، ويبقى عملاً يتصف بالقصور نتيجة لصعوبة البحث والوصول إلى المعلومات ظل في نظام يتصف بانعدام الشفافية وفي حالة واقع احتلال عسكري يتسم بإحكام قبضته العسكرية والامنية الرهيبة على المناطق المحتلة من الصحراء الغربية.

يقسم المغرب مناطق الصيد البحري في المغرب والجزء المحتل من الصحراء الغربية إلى أربعة مناطق هي المنطقة المتوسطية وتقدم نسبة 3% من مجموع الثروة السمكية للمغرب والصحراء الغربية معاً والمنطقة الأطلسية «أ» وتمتد من جنوب الجديدة إلى سيدي إيفني وهي تشكل 9% من كميات الصيد والمنطقة الأطلسية «ب» والتي تساهم بنسبة 17% من الكميات المصطادة وتمتد من سيدي إيفني جنوب المغرب إلى بوجدور في وسط الصحراء الغربية وتمثل المياه الاقليمية الصحراوية نسبة 60 بالمائة من هذه المنطقة، وأخيراً المنطقة الأطلسية «ج» التي يشار إليها غالباً بالحرف اللاتيني «C» وتمثل نسبة 71% من الثروة السمكية، وبالإشارة إلى أن المنطقة «ج» تقع ما بين بوجدور ولكويرة فإنها تقع كلها ضمن المياه الإقليمية للصحراء الغربية.

ومنذ الاجتياح المغربي للصحراء الغربية بدأت سلطات الاحتلال بتنفيذ مخططات ممنهجة لاستنزاف الثروات الطبيعية الصحراوية وبخاصة الثروة السمكية دون مبالاة بواقع السكان الصحراويين الذين يعيشون الفقر والبطالة والتهميش الممنهج. ويرافق الاستنزاف عملية استيطان ممنهجة والتي تشكل راهنا ومستقبلاً خطرا كبيرا على العنصر الصحراوي، لأنها شكلت جزء من السياسة المخزنية الهادفة إلى تغيير الخريطة الديموغرافية للصحراء الغربية وما يرتبط بها من تحولات عميقة في نسيجها المجتمعي المتناغم، إذ يرتبط بقطاع الصيد البحري اضافة الى الالة التكنولوجية، آلة بشرية كثيفة تتمدد باطراد على طول الساحل الصحراوي في قرى وعشوائيات خارجة عن نطاق الدولة، حيث تعشش الجريمة والفقر وتنتشر المخدرات والتهريب ويسود اللاقانون.

وتتوزع على خريطة الساحل الصحراوي هذه البؤر الاستيطانية في مجموعتين رئيسيتين هما:

1 قرى الصيد المرخصة: حسب تصنيف سلطات الاحتلال وهي القرى التي سمحت الدولة المغربية بإقامتها في نقاط صيد رئيسية، ويبلغ تعدادها حسب إدارة الاحتلال المغربي 15 قرية صيد وهذه أسماء بعض منها: انظر خريطة رقم 2

اسم القرية	موقعها	عدد القوارب
أمغريو	40 كيلو متر شمال العيون	560 قارب لصيد الأسماك السطحية ونقطة جمع الطحالب
تارومة	50 كيلو متر جنوب العيون	300 قارب لصيد الأسماك السطحية.
أوغنيت	60 كيلومتر شمال بوجدور	62 قارب مسجل وعدد غير معلوم من القوارب العشوائية
أكطى سيدي الغازي	42 كيلو متر شمال بوجدور	200 قارب لصيد الأسماك السطحية.
أفتيسات	37 كيلومتر جنوب بوجدور	200 قارب ليصد السردين والأنشوفة.
كاب 7	70 كيلو متر جنوب بوجدور	600 قارب لصيد الأسماك السطحية.
كاب 8	123 كيلومتر جنوب بوجدور	120 قارب موجهة لصيد الأسماك السطحية والأخطبوط.
البير	147 كيلومتر جنوب بوجدور	80 قارب لصيد السردين والرخويات.
لكراع	180 جنوب بوجدور	160 قارب أغلبها موجهة لصيد الرخويات.
إيمطلان	111 كيلو متر شمال الداخلة	281 قارب صيد ويرتفع هذا العدد إلى 301 في موسم صيد الأخطبوط.
انترفت	65 كيلو متر شمال الداخلة	2000 قارب معظمها موجه لصيد الأخطبوط.
لاساركا	10 كيلو متر جنوب الداخلة	1205 قوارب ويزداد هذا العدد في موسم صيد الأخطبوط.
لبيردة	140 كيلو متر جنوب الداخلة	1200 قارب معظمها قوارب صيد الرخويات.
العين البيضاء	176 كيلو متر جنوب الداخلة	60 قارب لصيد السمك وما بين 20 و25 قارب لصيد القشريات وخاصة جراد البحر. لمهيريز
لمهيريز	319 كيلومتر جنوب الداخلة.	165 قارب لصيد السمك وحوالي 70 قارب قارب لصيد القشريات وخاصة جراد البحر.

ويوجد بهذه القرى 6180 قاربا مرخصاً حسب شهادة ناشط صحراوي متتبع لملف الصيد البحري، أما عدد القوارب المرخصة حسب الادارة المغربية فهو 6088 قاربا.

أما قرى الصيد «غير المرخصة» حسب ادارة الاحتلال فعددها غير معروف بدقة نذكر منها:

1 أبليبلات: 15 كيلو متر جنوب أمكريو.
2 السبخة: 30 كيلومتر شمال بوجدور.
3 حيمر ماه: 20 كيلومتر شمال بوجدور.
4 أوزيولات: 20 كيلومتر جنوب بوجدور.
5 السينتور: 40 كيلومتر جنوب بوجدور.
6 الترتار: 65 كيلومتر جنوب بوجدور.
7 بوجي أوشين: 72 كيلومتر جنوب بوجدور.
8 بوجي عبد الصادق: 80 كيلومتر جنوب بوجدور.
9 بوجي لحريرة: 100 كيلومتر جنوب بوجدور.
10 الشوك: 110 جنوب بوجدور.
11 الطويجين: 143 جنوب بوجدور.
12. الحسانية: 162 جنوب بوجدور.
13 السميتات: 170 كيلومتر جنوب بوجدور
14 بوجي حمدي 158 كيلومتر جنوب بوجدور.
15 خيسوس: 195 كيلو متر شمال الداخلة.
16 لقويديس: 190 كيلو متر شمال الداخلة.
17 لكريبع: 180 شمال الداخلة.
18 بلاية عبد الرحيم: 150 شمال الداخلة.
19 بلاية الذيبة: 140 كيلو متر شمال الداخلة.
20 النقطة 118: 118 كيلو متر شمال الداخلة.
21. أم لكوير: 25 كيلومتر شمال الداخلة.
22. فم لبوير: 5 كيلومترات شمال غرب الداخلة.
23. بورتيتو :60 كيلو متر جنوب الداخلة.
24. واد سنطرا: 150 كيلو متر جنوب الداخلة.
25. الحجرة المقطوعة : 180 كيلو متر جنوب الداخلة.
26. الحجرة المكتوبة: 185 كيلو متر جنوب الداخلة.

وتتحدث المصادر الاعلامية المغربية عن وجود ما يقارب 5000 قارب «غير شرعي» أي أنه ينشط في هذه البؤر الاستيطانية بصورة عشوائية دون أن يحمل أية رخصة ولا تسجيل كما أن عائدات هذا الصيد لا تخضع للمراقبة ولا تظهر في الأرقام الرسمية مما يجعل الأرقام المسجلة لا تمثل إلا نسبة قليلة من الكميات المصطادة في المياه الاقليمية الصحراوية.

وفضلاً عن القرى والعشوائيات المذكورة توجد عشرات المواقع التي ترخص فيها دولة الاحتلال للصيد ومنها مثلاً لا حصراً: الدزيرة قرب مدينة

العيون وعدد كبير من المواقع في محيط مدينة الداخلة من قبيل، «الرقيبة 1» و«الرقيبة 2» و«دونفورد» و«الحاجة لميرة» حيث يمارس صيد الصدفيات بصورة مكثفة و«الدخيلة» و«بلاية خيرة» و«بلاية الرومان» حيث يمارس صيد الأخطبوط و«تاورطاء» والنقطة الكيلومترية 25 جنوب الداخلة المعروفة باسم «PK 25 » حيث يمارس الصيد الرياضي.

ينقسم الصيد البحري في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية إلي عدة أقسام على الشكل التالي:

1. الصيد التقليدي:

وهو الصيد البحري الذي تتم ممارسته بصورة تقليدية في أساليبه ومعداته ويتم الصيد باستعمال قوارب صغيرة إلى متوسطة الحجم يبلغ طولها 6-5 أمتار مزودة بمحركات من 6 إلى 25 حصان، وفي بعض الحالات يمارس هذا النوع من الصيد في سفن جر يصل طولها إلى 20 مترا.

وحسب الباحثان محمد بدير وسيلفي غينيت، (1997) فإن التزايد في اسطول الصيد التقليدي المغربي في المحيط الأطلسي سببه «تزايد أنشطة الصيد التقليدي في الصحراء الذي بدأ منذ 1988 وتزايد صيد الأخطبوط الذي يتم بواسطة علب بلاستيكية تثقل بالإسمنت وتثبت في القاع لمدة يومين أو ثلاثة على عمق من عدة امتار إلى 120 متر وعلى مسافة من الشاطئ تتراوح بين 100 متر و30 كيلومتر ويبلغ عدد العلب البلاستيكية حوالي 3000 علبة لكل قارب ».

وفي سنة 2007 بلغ عدد القوارب المغربية العاملة في ميدان الصيد التقليدي بالسواحل الصحراوية ما يناهز 9352 قارباً، ثم تمت إعادة هيكلة هذا القطاع سنة 2008 حيث وزعت 3082 رخصة للصيد التقليدي من طرف وزارة الصيد البحري المغربية، بلغت حصة المستوطنين المغاربة منها 94 بالمائة، في حين انحصرت استفادة الصحراويين من هذه الرخص على 6 بالمائة فقط!!!.

ومن أجل تقييد هذه الرخص الممنوحة للصحراويين قامت سلطات الاحتلال بدمج كل 4 أو 5 أو6 صحراويين في رخصة واحدة مما يصعب عليهم عملية الاستفادة منها وفي معظم الحالات يضطر أصحابها لبيعها أو كراءها.
ويستفيد الصيد التقليدي بنسبة 26% من قيمة الاستثمار في قطاع الصيد بعد أن كان يستفيد من نسبة 33% في السابق مخصصة لـ6088 قاربا، والصيد التقليدي يشغل خلال الموسم وبصفة مباشرة 12300عاملا بصفة مباشرة و 15415 عاملا بصفة غير مباشرة.

أنواع القوارب المغربية العاملة في السواحل الصحراوية:

يصنف الناشط الصحراوي محمد البيكم المتابع لنشاط الاحتلال المغربي في قطاع الصيد القوارب المغربية المشاركة في نهب الثروة البحرية في منطقة الداخلة بالصحراء الغربية كنموذج كما يلي:

- قوارب جراد البحر» لانكوست الحمراء» : (4 مراكب) يعمل بكل مركب 14 شخصاً ويجلب القارب الواحد 2 طن من جراد البحر في كل رحلة صيد، وتستمر فترة الصيد من 10 الى 15 يوما، ويباع الكيلوغرام الواحد من جراد البحر الأحمر في السوق المحلية بـ300 درهم مغربي.
وعادة ما تقوم هذه القوارب بالتخلص من الأسماك التي تجلبها الشبكة مع جراد البحر لعدم تضمنها في رخصة الصيد وهو ما يمثل إهدار متكرر للثروة السمكية الصحراوية.

- قوارب «البيلاجيك»: (26 مركبا) أي الصيد السطحي يعمل بكل قارب من 14 الي 17بحاراً، والصيد مستمر بلا توقف طوال السنة، ويجلب كل قارب ما بين 250 و400 طن في كل رحلة وتستمر الرحلة يوما واحدا، أجرة البحار من 4000 الي 9000 درهم مغربي.

- قوارب» بالانكرية: (52 مركبا) وهي قوارب صغيرة الحجم ملاكها مغاربة متخصصة في صيد القشريات، يعمل بكل قارب 18 شخص، تنشط طول السنة و يجلب القارب من 20 الي 25 طنا في كل رحلة، والرحلة تستمر يوما واحدا، وتتحدد أجرة البحار بـ « الباي» وهو نصيب متفق عليه من الصيد.

- الشاروتيات: (380 الي 400 مركبا) وتمارس صيد أعالي البحار وهو قطاع غامض من قطاعات الصيد بالمنطقة حيث يعتبر ملاكه من شخصيات البارزة في الدولة العميقة وتغيب الارقام الرسمية حول أنشطته.

- قوارب الصيد « السرادلية» والتي يوجد منها على الاقل 700 قارب. كل قارب يعمل به 49 شخص على طول السنة، يمارس القارب رحلات يومية عدا يوم الجمعة، وفي كل رحلة يجلب 30 طن. أجرة البحار هي « الباي».

- قوراب «الصنارٍ»: (15 مركبا) و يعمل بكل مركب 15 شخصاً وهي تمارس الصيد طيلة العام ، ويصطاد القارب الواحد ما بين 30 الي 50 طن .

- قوارب الصيد « السرادلية»: ويوجد منها علىٍ الاقل 1500 قطعة، يعمل بكل قارب 49 بحاراً وأجرة البحار تحدد عن طريق « الباي» ويمارس القارب رحلات الصيد على مدار السنة طيلة أيام الأسبوع، عدا الجمعة، ويجلب القارب في الرحلة الواحدة ما يقارب 30 طنا.

- قوارب الصيد التقليدي : عددها 3081 قارباً ، مقسمة على 6 قرى رئيسية للصيد التقليدي ، يعمل بكل قارب ما بين 3 الي 5 أفراد .

2. الصيد الساحلي:

وهو الصيد الذي يمارس في المناطق القريبة من الشاطئ بخلاف صيد أعالي البحار ويتركز في صيد الأسماك السطحية والرخويات بالدرجة الاولى.
تقدر السفن العاملة في هذا القطاع بحوالي 2609 سفن حديثة من بينها 378 من سفن الجر التي تستعمل تقنيات عالية في تسيير الملاحة و رصد تجمعات الاسماك وتحديد المواقع وغيرها.
وتمارس ضمن الصيد الساحلي أنشطة متنوعة من بينها:

صيد السردين: يبلغ عدد المراكب النشطة في هذا النوع من الصيد 700 باخرة، و لا يمتلك الصحراويون أي باخرة في هذا القطاع، وتمارس هذه السفن صيد السردين كما تصطاد الأنواع الثمينة رغم أنها تحمل رخصة صيد السردين فقط. ويعمل في كل باخرة من هذه البواخر 49 بحاراً وعلى الرغم من أنها تمارس نشطاها بشكل رئيسي على السواحل الصحراوية فإنه لا يوجد عامل صحراوي واحد على متن أي باخرة من هذه البواخر.
ويستطيع المركب الواحدة من مراكب السردين أن يصطاد يوميا ما بين 500 إلى 1000 طن من السردين ويلقي يوميا في عرض البحر ما يتراوح بين 50 و 60 طن من الصيد الخاطئ كأسماك القرب (كوربينة) والشرغو وغيرها وهي أنواع تصطاد مع سمك السردين لتقاسمها معه نفس الوسط المعيشي معه.

الصيد بالجر:

ارتفع عدد المراكب العاملة في هذا الصنف المتميز باستعمالات تقنيات عالية في الملاحة والصيد ورصد التجمعات السمكية من إلى 150 مركبا (2006-2007) إلى 290 مركبا (2010) ثم أرتفع لاحقاً إلى حوالي 378 سفينة مزودة بنظام تجميد على ظهر المركب مما يمكنها من الابحار لفترات قد تصل إلى 50 يوماً، وتتراوح حمولة هذه المراكب ما بين 200 و600 طن من الأسماك والرخويات وتتراوح قوة المحرك في هذا النوع من المراكب بين 600 و2000 حصان، وهي تشغل 3600 عاملاً بصفة مباشرة، ولا يملك أي صحراوي رخصة ولا باخرة واحدة في هذا النوع من الصيد.

غالبية السفن التي تعمل بالجر – كما جاء في «تقرير حول الأوضاع الفوضوية المزرية التي يتخبط فيها قطاع الصيد البحري بجهة وادي الذهب بسبب تجاوزات الإدارة و سلبية دورها» نشرته وسائل أعلام ومواقع الكترونية مغربية- لا تتوفر على باعث الاشارة المرتبط بالأقمار الصناعية «الموشار» مما يجعلها خارج نطاق المراقبة غالباً، كما أنها تستخدم شباك صيد محرمة دوليا، وقد تترك شباكها في عرض البحر بعد ان تحدد مكانها عن طريق جهاز تحديد المواقع الجغرافية للعودة إليها لاحقا، إضافة الى انها تستخدم شباك زاحفة تعرف باسم «بونطار» وهي شباك ضيقة من حجم 40 و50 مم، مما يتسبب في صيد صغار الاسماك و الاخلال بدورة حياتها وبالتالي انقراض أنواع عديدة منها.
ويمنع على الصحراويين العمل بهذه البواخر لعدة اسباب منها :
- الرفض من طرف إدارة هذه البواخر لأنها تستخدم وسائل غير قانونية في الصيد، كالشباك المحرمة دوليا، - العمال في هذه البواخر يتوزعون على لوبيات من المستوطنين حسب مناطقهم الأصلية، بحيث يرفضون عمل أي شخص لا ينتمي لمدنهم.
- غالبية هذه البواخر التي تستخدم وسائل تكنولوجية متطورة مما يمكنها من اصطياد كميات هائلة من الأسماك قد تكون غير مضمنة في رخص صيدها.
- بعض هذه البواخر تقوم بشحن صيدها في ميناء مدينة الداخلة بواسطة مضخة عبر أنبوب لا يترك لأي مراقب أو ملاحظ فرصة التعرف على ما تشحنه، لأن غطاء يلف حول هذا الأنبوب ليوصله بعنق الصهريج فلا يرى منه أي شيء.
وتنتمي إلى هذه النوع من البواخر سفن الجر المعروفة اختصارا باسم RSW أي «حاملات صهاريج مياه البحر المجمدة» التي تستطيع الواحدة منها أن تصطاد في كل 36 ساعة ما بين 400 إلي 500 طن.
وهي تنقسم هذه البواخر بدورها إلى بواخر مغربية وأخرى مستأجرة أو مملوكة لمستثمرين أو شركات أجنبية مثل الباخرة «نورديك» والباخرة «مون سان» وغيرها كثير، وعادة ما تخفي الشركات الأجنبية علاقتها بهذه البواخر تهرباً من المسؤولية القانونية لتبعات أنشطة هذه البواخر المدمرة للوسط البحري ولا يملك الصحراويون على امتداد المناطق المحتلة إلا سفينة واحدة من هذا النوع.

3.صيد اعالي البحار:

صيد أعالي البحار هو الصيد الصناعي الممارس في المناطق البحرية البعيدة عن الشاطئ ويتميز بضخامة الاستثمارات التي تضخ فيه وهو ما ينعكس على

ضخامة وحداثة السفن والمعدات المستخدمة لأغراض الملاحة ورصد التجمعات السمكية وبالتالي على الكميات الكبيرة من الصيد البحري.

يتجه نشاط 87% من سفن الصيد الصناعي في المغرب إلى صيد الرخويات والأسماك البيضاء في المياه الاقليمية الصحراوية وقد ارتفع عدد سفن الصيد الصناعي المغربي بصورة مذهلة من 4 سفن سنة 1973 إلى 454 سفينة سنة 1998، حسب محمد بدير، كما يظهر المخطط المصاحب، وهذه الزيادة ناتجة عن تضاعف النشاط الاستنزافي للثروة البحرية الصحراوية بعد الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

وسفن الصيد الصناعي من صنف سفن جر القاع مزودة بغرف تبريد مما يمكنها من الاستمرار في الصيد في رحلات قد تصل الى شهرين ونصف، وهي سفن تتراوح قوة محركاتها بين 750 إلى 2000 حصان وتتراوح حمولتها بين 200 إلى 900 طن.

ولابد من التأكيد على أن عدد السفن التي تنشط في صيد أعالي البحار بالصحراء الغربية غير محدد بدقة ويفوق في أقل التقديرات 600 سفينة، من بينها 280 سفينة على الاقل متخصصة في صيد الرخويات وتتصف سفن هذا القطاع بأنها الأحدث والأكثر تمويلاً وتجهيزاً بالتقنيات الحديثة مما يمكنها من صيد ومعالجة كميات كبيرة من الاسماك والرخويات لفترات طويلة، ويتميز صيد أعالي البحار بقيمته العالية مقارنة بالصيد الساحلي.
وينقسم الصيد في أعالي البحار الى نوعين:

أ. النوع الاول: يعرف بـ«السوبرسوب»:

بواخر «السوبرسوب» هي أكبر بواخر صيد الإسماك ، التي تبلغ حمولتها ما بين 2000 إلي 5000 طن، وعدد البواخر النشطة في هذا الميدان يقدر بـ 409 وهذه البواخر تعمل وتصطاد أنواعاً من السمك الأبيض والرخويات وعدد من الأنواع الثمينة التي تحوز طلباً واسعاً في السوق الدولية.
يتنمى إلى هذا النوع حوالي 30 سفينة يعرفها الصيادون بسفن « M rouge» – دائما حسب التقرير سالف الذكر- وذلك لكونها في ملكية شخصيات نافذة ولا تخضع لأية مراقبة من أي نوع كان.
- أغلب ربابنة هذه السفن من آسيا، وهم لا يعيرون أي اهتمام لمستقبل مصائد المنطقة ولا بيئتها البحرية.
- هذه السفن تعمل بنظام الكوطا الفردية، و السفينة المعطلة لسبب ما أو رغبة في الاقتصاد في التكاليف تفوت حصتها لسفينة أخرى من نفس الشركة.
كما أن هذه البواخر تلحق الدمار بالثروة السمكية، إذ أنها كلما عثرت على أنواع من الأسماك رفيعة القيمة ألقت بالكميات الهائلة التي على متنها ميتة ومجمدة في عرض البحر.
- هذه السفن لا تحترم المسافات المحددة لها بحيث تدنو كثيرا من الشاطئ مما يعرض الصيادين التقليديين لشتى الحوادث و نهب معدات صيدهم

وتعود ملكية هذا النوع من البواخر إلى أفراد من العائلة المالكة أو بعض الجنرالات أو وزراء سابقين أو رؤساء احزاب أو عدد محدود من الأعيان، وتستثمر مجموعة «أونا» التابعة للقصر الملكي في هذا القطاع عبر فرعها المسمى «مارونا».
جميع السفن المنتمية لهذا الصنف في المغرب تمارس الصيد في المياه الإقليمية الصحراوية من بوجدور إلى لكويرة، وتقوم بالتصدير مباشرة عبر جزر الكناري إلى السوق الأوروبية والدولية دون المرور بموانئ المدن الصحراوية المحتلة أو الموانئ المغربية مما يجعل صيدها يقع خارج احصائيات المكتب المغربي للصيد ويتجاوز كل مراقبة.

2. النوع الثاني: البواخر الأجنبية:

اشتهرت السواحل الصحراوية بغنائها المثير بالثروة السمكية منذ زمن طويل وقد كانت محط اهتمام الصيادين الاسبان والبرتغاليين منذ منتصف القرن الخامس عشر ومنذ أواخر خمسينيات القرن العشرين أصبحت المياه الاقليمية الصحراوية مسرحاً لتنافس الأساطيل القادمة من اسبانيا والبرتغال واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتي وبولندا ورومانيا والمانيا وغيرها، في تجاهل تام

لمصالح وحقوق الشعب الصحراوي، ومنذ الاحتلال المغربي للصحراء الغربية سنة 1975م أصبحت الدولة المغربية بالإضافة إلى نهبها الجنوني للثروات البحرية الصحراوية، تحصل على عائدات مالية ضخمة من رخص الصيد التي تمنحها للأساطيل الأجنبية التي تمارس نهب واستنزاف الثروات البحرية للصحراء الغربية مخلفة أثاراً اقتصادية وبيئية عميقة، نتيجة للتدمير الواسع الذي يخلفه نشاط البواخر الدولية العملاقة في المنطقة.
ومن البواخر الأجنبية التي تمارس الصيد في السواحل الصحراوية:

أ. البواخر الأوروبية:

تمثل اسبانيا البلد الأوروبي الأكثر تورطاً في نهب الثروات البحرية الصحراوية منذ عقود وهو ما أدى إلى خلق حالة من التنافس بينها وبين المغرب خاصة بعد سنة 1986 حين بلغت كميات الأسماك المفرغة في الصحراء الغربية والمغرب مستويات قياسية حيث ارتفعت إلى أكثر 594 ألف طن وشكلت السواحل الصحراوية مصدرا لما ما يزيد عن 75% من هذه الكميات، وقد أدى هذا الارتفاع المهول في الصيد إلى نشوب صراع بين المحتلين القديم والجديد للصحراء الغربية أي بين اسبانيا والمغرب، في ظل اجهاد مخيف ناتج عن الاستنزاف الواسع الذي أصبح يهدد المصائد الصحراوية.
هذا الصراع الذي أصبح أكثر حدة بعد تضاعف اعداد السفن المغربية والزيادة الكبيرة في المبالغ الموجهة للاستثمار المغربي في الصيد البحري في الصحراء الغربية خاصة في قطاع الأخطبوط الذي كان الهدف الرئيسي للصيادين الإسبان منذ عقود، جعل الاتفاقيات الثنائية التي حكمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين- والتي تم تأطيرها عبر بنود سرية في اتفاقية مدريد الموقعة في 14 نوفمبر 1975 التي نتج عنها خروج اسبانيا من الصحراء الغربية واحتلال المغرب لها- في وضعية حرجة عصفت بالاتفاقيات الثنائية بين البلدين في مجال الصيد البحري في السواحل الصحراوية وهي الاتفاقيات التي تحولت إلى اتفاقيات بين المغرب والمجموعة الاوروبية ثم الاتحاد الاوروبي لاحقا.

والمخطط البياني التالي يبين تزايد الكميات التي اصطادتها السفن الاسبانية في سواحل شمال غرب افريقيا في اطار الاتفاقيات المشتركة مع المغرب خلال سنوات 1995-2008.
المصدر: احصائيات اللجنة الأوربية للصيد -1995 2008.

الاتفاقيات الاوروبية –المغربية للصيد يتم تجديدها كل أربعة سنوات وفقاً لظروف التفاوض التي تتغير حسب المصالح المغربية والمساومات والضغوط التي يمارسها على البلدان الأوروبية في مواقفها السياسية من نزاع الصحراء الغربية.
وقد وقعت الاتفاقية الأولى سنة 1988، وسمحت لحوالي 800 سفينة أوروبية غالبيتها من اسبانيا بالصيد في المياه الاقليمية الصحراوية وجددت الاتفاقية سنة 1992 لمدة ثلاث سنوات وسمحت لـ 736 سفينة أوروبية من بينها 650 سفينة إسبانية بالصيد وقد أوقف المغرب العمل بهذه الاتفاقية كرد على تعليق الاتحاد الاوروبي للاتفاق المالي مع المغرب بسبب سجله المريع في مجال حقوق الإنسان، غير أن الضغوط الناتجة عن فقدان اسبانيا لمصالحها البحرية في الصحراء الغربية دفع الاتحاد الاوروبي الى توقيع الاتفاقية الثالثة مع المغرب سنة 1995 بشروط أفضل لصالح الطرف المغربي وقلصت هذه الاتفاقية عدد السفن الأوروبية إلى 599 سفينة بعد شكوى المغرب من الصيد المكثف الذي يحرم المغاربة من الاستفادة من ثروات الأراضي التي أحتلوها.
لقد سمحت الاتفاقيات المغربية –الأوروبية المتكررة بصيد الاخطبوط والأسماك السطحية وأنواع من التونة باستعمال سفن الجر وسفن الجر في الأعماق وسفن شباك الجر الكيسية على امتداد السواحل الصحراوية التي لا تعترف الدول الأوروبية وفي مقدمتها اسبانيا بسيادة المغرب عليها.

معظم البواخر الاوروبية التي تستخدم أحدث تقنيات الملاحة والصيد البحري موجهة نحو صيد الأسماك السطحية والأخطبوط والأسماك البيضاء والتونة وتتراوح حمولة بعض هذه البواخر ما بين 2100 طن و6000 طن، كما وتقوم هذه البواخر العملاقة

بنهب واستنزاف الثروة البحرية الصحراوية في الوقت الذي يستفيد الاحتلال المغربي من عائدات التراخيص التي يمنحها للسفن الأوروبية.
وتقول منظمة «السلام الأخضر» في تقريرها الصادر في فبراير 2012 «اليوم تصطاد سفن الاتحاد الأوروبي 235000 طن من أنواع الأسماك السطحية الصغيرة من مياه المغرب وموريتانيا وهي الكميات الأضخم التي تصطادها سفن الاتحاد الأوروبي خارج مياهه الأقليمية». والمعروف أن معظم سفن الاتحاد الأوروبي التي تنشط في اطار الاتفاق المغربي الأوروبي تمارس الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية تحديداً، وضمن قائمة الاثنتي عشرة سفينة الأضخم والأعلى من حيث خصائصها التقنية في أوروبا توجد 11 سفينة مصرح لها ضمن الاتفاق المغربي الأوروبي للصيد لتمارس النهب المفرط للثروات البحرية الصحراوية.
وقد بلغت البواخر الاوروبية المسموح لها بالصيد في المياه الاقليمية الصحراوية حسب الاتفاق المغربي مع الاتحاد الأوروبي المنتهية صلاحيته 119 باخرة، منها 100 من اسبانيا و 14 من البرتغال و4 من فرنسا و1 من ايطاليا مقابل 144.4 مليون يورو يدفعها الاتحاد الاوروبي للخزينة المغربية.
وقد تم التوقيع على تجديد هذا الاتفاق يوم 23 يوليو 2013 بعد ست جولات من المفاوضات الصعبة نتيجة لموقف عدد كبير من الدول الأوروبية الرافضة لتجديد هذا الاتفاق لخرقه للقانون الدولي لشموله للمياه الاقليمية الصحراوية.
الاتفاق الجديد سيحصل المغرب بموجبه على 40 مليون أورو سنوياً مقابل الترخيص لمائة وست وعشرين سفينة تنتمي لإحدى عشر بلداً أوروبياً هي اسبانيا وفرنسا والبرتغال وايطاليا والمملكة المتحدة وايرلندا وليتوانيا ولاتفيا وبولندا والمانيا وهولندا بممارسة الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية.
وتحظى اسبانيا بنصيب الاسد في هذا الاتفاق لوجود 100 سفينة صيد اسبانية ضمن السفن الاوروبية المذكورة، وهو ما جعل هذا الملف «أساسي ويمثل قضية دولة بالنسبة للحكومة الاسبانية» كما قال وزير الفلاحة والتغذية والبيئة الاسبانية «ميغيل أرياس كانييتي» مخاطباً الأحزاب السياسية الاسبانية.
ينضاف إلى السفن الأوروبية العاملة ضمن الاتفاقيات الأوروبية المغربية عدد كبير من السفن الأوربية التي تنشط في إطار التعاون الثنائي والشراكة مع المستثمرين المغربيين ونخص هنا بالذكر البواخر الهولندية العملاقة والمراكب الايسلندية الضخمة التي تمارس نهب الثروات السمكية في منطقة وادي الذهب منذ سنوات في دورة تتبع هجرة الأسماك بين الصحراء الغربية وموريتانيا، ضمن خمس شركات ايسلندية عابرة للقارات تمارس صيد الأسماك السطحية في المنطقة من أبرزها شركة «فلور دو مير» التي كانت تشغل سبع مخازن تبريد بمدينة العيون وحدها وتصدر الأسماك المجمدة لعشرات البلدان من قبيل مصر والبرازيل وشركة «سامهيرجي»SAMHERJI «العملاقة التي صرح مديرها التنفيذي «بالدفينسون» Þorsteinn Már Baldvinsson رداً على الانتقاد الموجه لشركته بخصوص الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية قائلاً: «نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب»، في تجاهل تام للمسؤوليات الاخلاقية والقانونية والسياسية المتعلقة بنهب واستنزاف ثروات شعب محتل بنص القانون الدولي.

ب. البواخر الروسية:

تعتبر السواحل الصحراوية منطقة اهتمام ونشاط مكثف لبواخر الصيد الروسية منذ العهد السوفيتي وقد بدأ الصيد المكثف في هذه المنطقة منذ سنة 1958 وبلغ عدد البواخر السوفيتية التي تمارس الصيد في منطقة غرب افريقيا قبل سنة 1991 حوالي 100 سفينة جر من الحجم الكبير و150 من سفن الصيد بشباك الجر الكيسية.
وينشط الأن في المياه الإقليمية الصحراوية عدد غير محدد من البواخر الروسية، تحددها الاتفاقية الروسية -المغربية الحالية للصيد بعشر بواخر عملاقة تنتمي إلى ثلاثة شركات روسية كبرى هي شركة «مورمونسكي ترالوفي فلوت»، ومقرها مدينة مورمنسك، وشركة «فيست ريبلوف» ومقرها مدينة

كالينينغراد وشركة «أليانس مارين» ومقرها مدينة سانت بطرسبورغ.
أما مصادر المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية (الراصد) فتقدر عدد البواخر الروسية النشطة في عمليات نهب الثروات البحرية الصحراوية بحوالي 23 باخرة على الأقل.
وقد مارست 13 سفينة روسية عمليات صيد الأسماك السطحية في محيط مدينة الداخلة خلال سنة 2007، كما جاء في تقرير مندوبية الصيد البحري لجهة وادي الذهب – لكويرة لسنة 2007، وفي سنة 2013 الجارية تم رصد عدد من البواخر الروسية تمارس الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية دون أن تكون مسجلة في لائحة البواخر التي تنص عليها الاتفاقية المغربية الروسية ومنها مثالا لا حصراً، السفينة «فاسيلي لوزوفسكي» وسفينة «سي ويل» وسفينة «فريو مورمنسك» التي تحمل علم دولة سانت كيتس ونيفيس مما يؤكد الاعتقاد بأن عدد السفن الروسية النشطة في نهب الثروات البحرية الصحراوية أكبر من العدد المعلن.
الاتفاقية الروسية - المغربية للصيد البحري الموقعة في 14 فبراير 2013 هي سادس اتفاقية ترخص من خلالها سلطات الاحتلال المغربي للأسطول الروسي بممارسة نهب الثروات البحرية الصحراوية دون حسيب أو رقيب، إذ تنص الاتفاقية المغربية-الروسية على اصطياد 100 ألف طن من الأسماك السطحية سنوياً، غير أن عدم خضوع هذه السفن للرقابة وشهادات ميدانية تظهر أن حجم الصيد الروسي في السواحل الصحراوية يفوق هذه القيمة بعشرات المرات، خاصة بعد مضاعفة روسيا للرسوم المقدمة للمغرب مقابل رخص الصيد كما نصت عليه الاتفاقية الحالية.
يذكر أن عددا من السفن الروسية ظلت تسجل في مدينة أغادير المغربية حيث توجد مكاتبها الإدارية وتنشط في المياه الاقليمية الصحراوية، كما هو حال المجموعة التي تنتمي لها سفينة «كبيتان بوغومولوف».
ويذكر أحمد م. وهو شاهد عيان من مدينة الداخلة عمل على متن احدى هذه السفن قائلاً: « نشتغل في نوبات عمل مدة كل منها ثمان ساعات حيث نستقبل الشبكة التي ترفع كل -25 30 دقيقة، وفي بعض المراكب تتعاقب شبكتان، تفرغ حمولة الشبكة التي تصل إلى عشرات الأطنان من الاسماك المتنوعة ونقوم بفرزها حسب أنواعها وأحجامها. الأسماك غير الموجهة للتعليب أو التجميد أما لكونها غير متضمنة في رخصة الصيد أو ذات القيمة السوقية المتدنية أو تلك التي تتصف باحتوائها على نسب عالية من الزيوت توجه إلى عمليات تصنيع زيت الأسماك ودقيقها وهي العمليات التي تتم مباشرة على ظهر المركب.
بعد تحميل المركب إلى طاقته الاستيعابية القصوى يتم تفريغه في سفن ناقلة بعضها روسي وبعضها يحمل أعلام دول أخرى ويتم هذا التفريغ في عرض البحر أو في موانئ جزر الكناري ولا تعود هذه السفن للسواحل الصحراوية أو المغربية إلا لتجديد رخصها أو للتزود حسب تعليمات الملاك الذين يتابعون يوميا عمليات الصيد مفصلة حسب الأنواع والكميات».
ولأخذ فكرة ولو جزئية عن حجم النهب الروسي للثروة البحرية الصحراوية نذكر أنه خلال الأسبوع الأول بعد توقيع الاتفاقية الحالية بين المغرب وروسيا) من 15 إلى 21 فبراير 2013(تمكنت السفن الروسية التابعة لشركتين من أصل الثلاث شركات التي تمارس نهب الثروات البحرية الصحراوية من اصطياد 2464.130 طن من الأسماك السطحية.
القدرات التقنية الكبيرة للسفن الروسية العملاقة وخاصة امكانياتها الضخمة في التجميد التي قد تصل إلى حوالي 300-200 طن في اليوم وضخامة نشاط الشركات التي تتبع لها توحي بأن اختيارها للصيد في المياه الاقليمية الصحراوية منذ نهاية 1958 حتى الآن يعود إلى ضخامة الكميات التي تنهبها دون احترام لأبسط قواعد القانون الدولي، خاصة منها ما يتعلق بالأقاليم الواقعة تحت الاحتلال والتي لم تستكمل فيها تصفية الاستعمار.
وحول السفن الروسية التي رخص لها المغرب بالصيد في المياه الاقليمية الصحراوية يرجى مشاهدة الجدول الملحق رقم (صفحة رقم 03) المتعلق بالسفن التي تنشط في المياه الاقليمية الصحراوية.

ج. بواخر دول البلطيق:

تمارس عدد من السفن الليتوانية الصيد غير الشرعي في المياه الإقليمية الصحراوية بترخيص من الحكومة المغربية، على الرغم من أن ميدان صيدها كان دائما المياه الاقليمية الموريتانية المجاورة، وقد أنضوت الأن تحت مظلة الاتفاق الاوربي- المغربي المشترك حول الصيد البحري.

وقد سجل حضور خمس بواخر جر عملاقة على الأقل من ليتوانيا تنتمي كلها إلى شركة «بالتلانتا» التي توصف بأنها الشركة الأكبر في ميدان الصيد البحري في دول البلطيق، وهذه الشركة على تعاون مع شركة «بالتيك أتلانت شيبينغ « المعتمدة في مدينة لاس بالماس بجزر الكناري لنقل الكميات المصطادة إلى مصانع الشركة في بلدها الأم مع بقاء سفنها في المنطقة لاستمرار نشاطهم في نهب الثروة السمكية الصحراوية.

وتحتل ثلاثة من هذه البواخرهي «بلانديس» و«أراس1-» و«كورالاس» الترتيب الخامس والسابع والحادي عشر على التوالي ضمن لائحة البواخر الأوربية الاثنتي عشرة الأولى من حيث الحجم والقدرات التقنية حسب تصنيف منظمة «السلام الاخضر» سنة 2010.

وقد صرح مدير شركة «بالتلانتا» السيد برونيوس بيكولشيوس Bronius Bikulčius على هامش مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع موريتانيا بأن شركته «تصطاد سنوياً حوالي 20 ألف طن من الأسماك السطحية في المنطقة الاقتصادية للمغرب» والمقصود المياه الاقليمية الصحراوية حيث تشاهد سفن هذه الشركة تتزود في موانئ المدن الصحراوية المحتلة، ولا ريب أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة الصيد الليتواني في الصحراء الغربية.

الحالة نفسها تنطبق على سفن "لاتفيا" حيث يمارس عدد من السفن العملاقة التابعة لهذا البلد الاوروبي عمليات نهب الثروات البحرية الصحراوية بصورة واسعة من قبيل سفن الصيد المجمدة كـ"ستيند" و"مارشال فاسيليفسكي" ومارشال كريلوف" و"تامولا" وهذه السفن الأربعة تصنف ضمن أضخم السفن الأوروبية حجماً وقدرة، وتنشط ضمن الاتفاقية الأوروبية –المغربية للصيد. وحول السفن الليتوانية واللاتفية التي رخص لها المغرب بالصيد في المياه الاقليمية الصحراوية يرجى مشاهدة الجدول الملحق رقم (صفحة رقم 05) المتعلق بالسفن التي تمارس الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية.

د. البواخر الصينية:

تعتبر المعلومات حول الأنشطة الصينية في المياه الاقليمية الصحراوية شحيحة نتيجة ندرة التناول الاعلام وانعدام الشفافية في كثير من هذه الأنشطة، ولكن يمكن استقراء هذه النشاط من خلال تزايد التعاون المغربي الصيني في مجال الصيد البحري الذي تعتبر الصحراء الغربية بؤرته الرئيسية.

وبصورة مجملة فإن النشاط الصيني في المنطقة البحرية لشمال غرب افريقيا يمثل واحدا من أسرع الأنشطة الاقتصادية تطوراً ويعتبر المغرب رابع بلد افريقي من حيث صادراته الغذائية - وفي مقدمتها المواد البحرية- إلى الصين، كما يمثل ثالث أهم مناطق الصيد الصيني في غرب افريقيا حسب الكتاب السنوي للصيد البحري في الصين الصادر سنة 2011.

وقد شهد التعاون بين المغرب والصين في ميدان الصيد البحري طفرة نوعية منذ 1988 حيث تم التوقيع على ما يزيد عن 16 اتفاقية تعاون في مجال صيد الأسماك السطحية وتأسيس 5 شركات مشتركة لصيد أعالي البحار.

ويعتقد الباحث أغنيو دي جي Agnew DJ وزملاءه (2009) بأن حجم الصيد غير القانوني وغير المعلن وغير المنظم أكثر بأربعين في المائة من الصيد المصرح به في المنطقة « 34» حسب تقسيم الفاو لمناطق الصيد البحري (شمال وغرب افريقيا)، التي تعتبر من أكثر مناطق العالم عرضة لهذا النوع من الصيد وتعتبر الصين واحدا من أكبر المساهمين في هذا النشاط غير القانوني.

ونذكر بأن شركات وسفن الشحن الصينية متورطة بصورة مباشرة في عمليات نقل وتسويق المنتجات البحرية الصحراوية التي تنهب بصورة غير قانونية، كما يعتقد بعض النشطاء الصحراويون بأن شركة «شنغهاي مارين» الصينية متورطة في نهب الثروات

البحرية الصحراوية.
ولابد من التوقف عند ظاهرة تزايد الاستيراد الصيني للأخطبوط الصحراوي والموريتاني، فقد بلغ حجم الاستيراد الصيني من الأخطبوط خلال شهر نوفمبر 2012 ما قيمته 4.3 مليون دولار وهو ما يشكل ثلاثة أضعاف استيراد الصين منه خلال نفس الفترة من سنة 2011.

هـ. البواخر الأجنبية غير محددة الانتماء:

تنتشر في المياه الاقليمية عشرات البواخر والمراكب البحرية الأجنبية غير محددة الانتماء لكونها تحمل أعلام بلدانٍ غير بلدانها الأصلية، ففي محيط مدينة الداخلة مثلاً تنتشر البواخر الحاملة لأعلام دول مثل بليز وباناما وفانواتو وسانت فينيس وغرينادينس وباهاماس وسانت كيتس ونيفيس وليبيريا وجزر القمر ...الخ. دون أن تنتمي لأي من هذه البلدان التي تحمل أعلامها، ويعود السبب في ذلك لكون هذه البلدان الصغيرة غير موقعة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإدارة المصائد والمعاهدات الدولية المنظمة لأنشطة الصيد البحري، مما يعفي ملاك هذه المراكب من المتابعة القانونية، وهو ما يمثل حالات من التلاعب والتحايل تتم بعلم وموافقة سلطات الاحتلال المغربي.
ونذكر هنا بدراسة أنجزها فريق من منظمة «غرين بيس» في منطقة غرب افريقيا سنة 2010 ذكر فيها أنه تحت علم بليز تنشط بواخر عديدة تابعة لأيسلندا وفرنسا وروسيا وبلجيكا، وتحت علم جزر القمر تنشط سفن لروسيا ولاتفيا وتحت علم سانت كيتيس وغرينادينس تنشط بواخر روسية.
ونعتقد في المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية (الراصد) أن عدداً من البواخر الكثيرة متعددة الاحجام التي تحمل العلم المغربي وتمارس الصيد في المياه الاقليمية الصحراوية هي مجرد واجهات لرؤوس أموال واستثمارات خارجية وخاصة من فرنسا واسبانيا ودول الخليج العربي.
ويشير بعض النشطاء الصحراويين إلى وجود أنشطة لسفن صيد تنتمي إلى أوكرانيا والنرويج والدنمارك ونيوزيلندا وايرلندا واليونان ولاتفيا وبعض بلدان الشرق الأوسط وغيرها.

النشاط الصناعي المرتبط بنهب الثروات البحرية الصحراوية:

يرتبط بعمليات الصيد البحري الجائر للثروات البحرية الصحراوية صناعات كبيرة تدر مداخيل هائلة على خزينة الاحتلال وقد بدأت هذه الصناعات منذ بداية الاحتلال ثم توسعت بصورة كبيرة مع توسع الاحتلال في نهبه للثروات الصيدية للصحراء الغربية، ويمكن تقسيم هذه الأنشطة الصناعية إلى:

1. التجميد:

تمثل صناعة تبريد وتجميد الاسماك قبل تصديرها نشطاً رئيسياً مرتبطا بنهب الثروة السمكية الصحراوية وقد شكلت الكميات المتوجهة لهذه الصناعة في مدينتي العيون والداخلة سنة 2012 حوالي 22784 طن، وبذلك تشكل مساهمة مدينة العيون وحدها نسبة 21.97% من مجموع الكميات الموجهة لهذه الصناعة في المغرب والصحراء الغربية معاً.
أما في الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2013 فقد قفز هذه الرقم إلى 70956 طن مشكلاً نسبة 25.13% من الكميات المجمدة خلال هذه الفترة.

وقد تسارعت وتيرة النمو في هذا القطاع بصورة غير مسبوقة فنذكر أن الكميات المجمدة في قطاع الصيد في المغرب والصحراء الغربية سنة 1995 لم تزد عن 2192 طن ثم قفزت سنة 2000 إلى ما يقارب 56310 طن أي أنها قد تضاعفت خلال خمس سنوات بما يزيد عن 25 مرة بسبب التوسع المهول في وحدات ومصانع التجميد في المدن الصحراوية المحتلة.
ويتم تصدير الاسماك والمنتوجات البحرية الصحراوية المجمدة بصورة رئيسية إلى اليابان واسبانيا وإيطاليا وروسيا واليونان وفرنسا وتايلند وغيرها.

2. التعليب:

ظلت مصانع التعليب في المراكز الصناعية المغربية تساهم في نهب الثروات السمكية الصحراوية وخاصة مصانع تعليب السردين في أغادير والطنطان، حيث كان مينائي هاتين المدينتين يستقبلان النسبة الأكبر من الصيد الساحلي الممارس في الصحراء الغربية.

وقد تم توسيع النشاط الصناعي في ميدان التعليب بإنشاء مصانع تعليب في مدينة العيون المحتلة وقد بلغت كمية الاسماك في قطاع الصيد الساحلي والتقليدي الموجهة لصناعات التعليب سنة 2012 في مدينة العيون 64 135 طن، وفي مدينة الداخلة 496 طن وهوما يشكل 59.91 % من مجموع الأسماك الموجهة للتعليب في عموم الصحراء الغربية والمغرب معاً خلال سنة 2012.

وقد بلغت هذه النسبة 70.57% خلال الأشهر الثمان الأولى من سنة 2013، حسب احصائيات المكتب المغربي للصيد.

ويتم تصدير الأسماك الصحراوية المعلبة خاصة السردين إلى الدول العربية كالأردن ومصر وموريتانيا ودول الخليج العربي.

ويذكر تقرير « الحرب و التمرد في الصحراء الغربية» الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية وصحافة الكلية الحربية للجيش الأميركي في شهر ماي 2013 أن مصانع تعليب السردين في مدينة العيون توظف أكثر من ألف شخص.

3. دقيق وزيت الأسماك:

هذا النشاط الصناعي توجه إليه نسبة معتبرة من الصيد البحري الممارس في المياه الاقليمية الصحراوية.

وقد بلغت نسبة كميات الصيد الساحلي والتقليدي الموجه لهذا النشاط في مدينتي العيون والداخلة 61.43% من مجموع النشاط الممارس في هذا القطاع في المغرب والصحراء الغربية معاً سنة 2011.

وخلال الربع الأول من سنة 2013 بلغت مساهمة مدينتي العيون والداخلة من الأسماك الموجهة لصناعات دقيق وزيت الاسماك 90.21% من مجموع الانتاج في الصحراء الغربية والمغرب.

ولا يفوت المتابع الانتباه إلى أن الارقام المتعلقة بالصحراء الغربية تقتصر على احصائيات مدينتي العيون والداخلة فقط.

ونعتقد في المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية – راصد- أن عدد كبير من صناعات زيت ودقيق السمك القائمة في المناطق المغربية القريبة من الصحراء الغربية تعتمد على الثروة السمكية الصحراوية التي يتم تفريغها في موانئ الطنطان وأغادير وغيرها.

ويذكر المرصد الدولي لمراقبة الثروات الطبيعية للصحراء الغربية أن العائدات المغربية من زيت السمك المستخرج من السواحل الصحراوية تصل إلى حوالي 30 مليون أورو سنوياً، تصدر أساساً للأسواق الأوربية والأمريكية والشرق أسيوية.

وتستقبل السوق الروسية نسبة كبيرة من دقيق السمك الصحراوي تصل إلى 2.6 % من مجمل الواردات الروسية من المغرب وهو ما يعادل 14.65 مليون دولار سنة 2011، وهي السنة التي استوردت فيها روسيا حوالي 35 ألف طن من الاسماك والمنتجات البحرية التي يعود منشأها إلى الصحراء الغربية ويعمل في مجال تصدير الاسماك والمنتجات البحرية من المغرب الى روسيا ما يقدر بـ130 شركة متخصصة، من بينها مثلاً، لا حصراً، شركة «إيسكو- سي فود» التي يقع مقرها بموسكو والتي تستورد الأخطبوط من المغرب، ومن المعلوم أن صادرات المغرب من الأخطبوط مصدرها الصحراء الغربية.

4. التصدير:

أدى التوسع الكبير لعلميات النهب والاستنزاف المتزايد للثروات البحرية الصحراوية إلى ظهور صناعة تصدير هائلة بما تحتاجه من بنى تحتية واستثمارات ضخمة وشراكات ممتدة عبر العالم وتصدر الأسماك والمنتوجات البحرية الصحراوية بصورة رئيسية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وتشكل 80 % من صادرات المغرب من الثروات البحرية، تحتل اسبانيا منها نسبة 60%، وايطاليا 14% و فرنسا 8% ثم اليونان والمانيا بنسب أقل.

كما تتجه الصادرات المغربية من الثروات البحرية الصحراوية إلى روسيا وبلدان شرق أسيا - خاصة اليابان- التي تستحوذ أسواقها على 13% من هذه الصادرات.

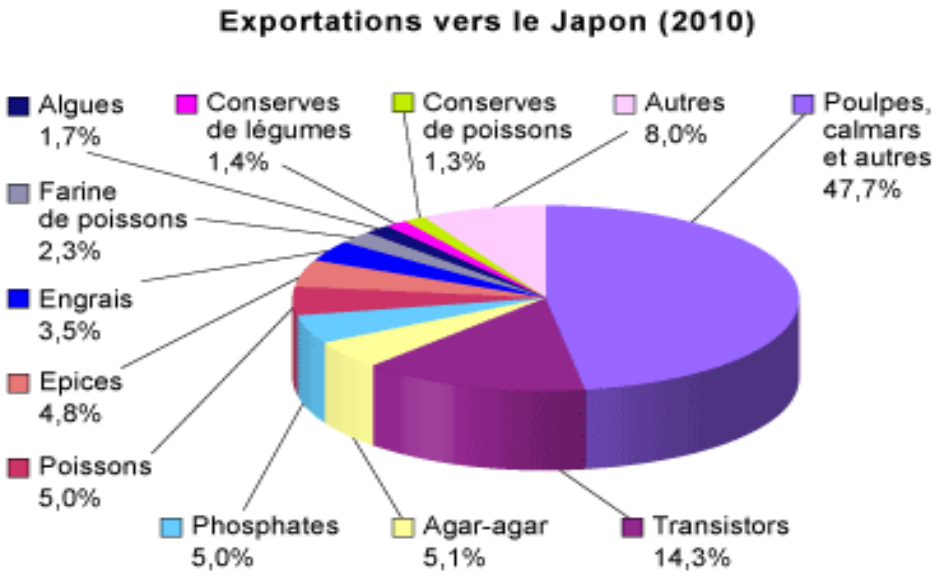

ويبين المخطط للصادرات المغربية نحو اليابان (2010) أن المنتجات البحرية كالأسماك والرخويات والطحالب... الخ. التي تستخرج من المياه الاقليمية الصحراوية تشكل ما قيمته 63.1% من مجموع صادرات المغرب إلى اليابان.

صادرات المغرب نحو اليابان. المصدر: الموقع الالكتروني لسفارة اليابان في المغرب

ويعمل في ميدان تصدير الثروات البحرية الصحراوية نحو الخارج عدد كبيرة من الشركات المغربية والأجنبية يتجاوز 200 شركة بحجم تصدير جعل المغرب يحتل الترتيب الأول عربياً في حجم تصدير الأسماك والمنتوجات البحرية، بما يفوق ست مرات حجم التصدير في موريتانيا ثاني أهم مصدر لهذه الثروات البحرية في الوطن العربي.

وحول الشركات العاملة في تصدير ومعالجة الأسماك في المدن المحتلة الصحراوية طالع الجدول الملحق رقم (الجدول رقم 04).

ويذكر أن عدد كبير من الشركات المصدرة للأسماك والمنتوجات البحرية من العيون والداخلة وبوجدور قد حصل على تصاريح تصدير إلى روسيا من الهيئة الفيدرالية للرقابة البيطرية الروسية في ديسمبر 2010 ثم وسعت قائمة هذه الشركات في فبراير 2011 وسبتمبر 2013. انظر الملحق رقم ().

البنية التحتية في خدمة نهب الثروات السمكية الصحراوية:

تكاد البنية التحية في المدن الصحراوية المحتلة تنحصر في الهياكل التي تمكن سلطات الاحتلال من التسريع في نهب الثروات الطبيعية الصحراوية والتوسع في عمليات الاستنزاف الجنوني للثروات البحرية في الصحراء الغربية ويأتي في هذا الإطار توسيع البنية المينائية التي كانت موجودة في الصحراء الغربية زمن الاستعمار الإسباني أو بناء هياكل جديدة خلال حقبة الاحتلال المغربي للصحراء الغربية وإلى هذه المشاريع انصرف معظم الانفاق الحكومي الموجه للصحراء الغربية خدمة لأهداف القوة المحتلة وهو مؤشر يعكس الزيادة المفرطة في نهب الثروات البحرية الصحراوية، كما تشير المعلومات المقدمة حول المشروع المغربي الهائل المسمى « اليوتيس» إلى نية الاحتلال في التوسع في البنية التحتية الموجهة إلى المزيد من نهب المخزون السمكي للصحراء الغربية.

وفيما يلي نعرض لأهم المرافق المينائية بالمدن المحتلة من الصحراء الغربية:

1. ميناء العيون:

تم تشييد ميناء العيون خلال الحقبة الاستعمارية الاسبانية بهدف خلق الهياكل المينائية الكفيلة بتسهيل تصدير الفوسفات الصحراوي وهو ما استمر تحت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية وبهدف زيادة الاستغلال اللاشرعي للثروات الصحراوية قامت سلطات الاحتلال سنة 1987 بتوسيع ميناء العيون بكلفة قدرت بـ 270 مليون درهم، منها 22 مليون أورو للحواجز والأراضي المسطحة و5 مليون أورو مخصصة للأرصفة والتجهيزات، لزيادة قدرته على استقبال السفن والقوارب التي تمارس الصيد البحري وزيادة كميات الأسماك المفرغة بهذا الميناء، وتشمل التوسعة بناء حاجز واقي بطول 724 مترا بعمق 5 أمتار، وآخر عرضي على طول 260 مترا بعمق 3 أمتار ورصيفين مجهزين، فضلاً عن انشاء أرصفة عائمة على طول 180 مترا لرسو قوارب الصيد ومنحدر لإصلاح القوارب.

وحسب المصادر المغربية فإن ميناء العيون يحتل المرتبة الأولى على مستوى افريقيا والوطن العربي في تفريغ السردين، كما يمثل الميناء الأول على مستوى الصحراء الغربية والمغرب معاً من حيث حجم تفريغ منتجات الصيد الساحلي.

ويمثل ميناء العيون الميناء الأكثر حيوية في الصحراء الغربية بسيطرته على ما يقارب 89% من مجموع أنشطة التصدير في الصحراء الغربية حيث يتم عبره تصدير الفوسفات والرمال، فضلا عن المنتجات البحرية الصحراوية كالأسماك المجمدة والمعلبة ودقيق وزيت السمك وغيرها.

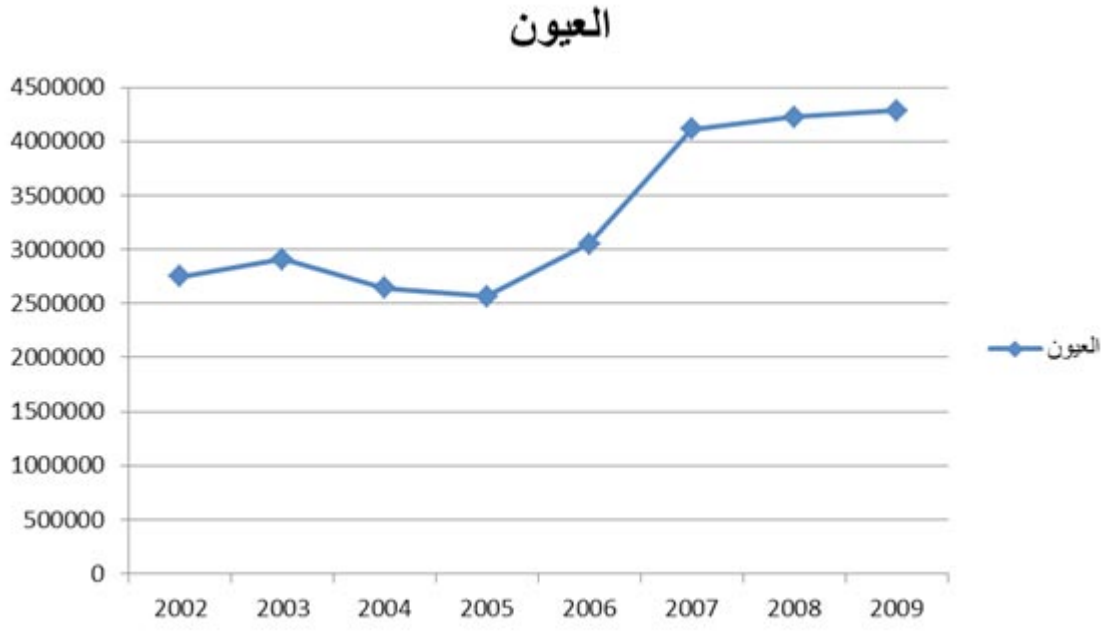

مخطط بياني يوضح تطور حجم التصدير عبر ميناء العيون المحتلة خلال الفترة من 2002 إلى 2009
(المصدر: الوكالة المغربية للموانئ)

ولإعطاء فكرة عن حجم التصدير في هذا الميناء نورد كمثال أنه خلال الفترة ما بين 19 أبريل 2013 و19 ماي 2013 حلت بميناء مدينة العيون المحتلة 62 سفينة من بينها 54 سفينة شحن، ويظهر من خلال هذه الأرقام أن سفن الشحن تشكل 87.09 % من مجموع السفن التي حلت بميناء المدينة ويفسر الأمر بالزيادة الكبيرة في سفن شحن الفوسفات والأسماك من المدينة المحتلة.

2. ميناء الداخلة:

ميناء الداخلة أقدم ميناء في الصحراء الغربية عرف خلال الحقبة الاستعمارية كميناء لصيد السمك ومركزٍ تجاري رئيسي وقد أنشأ الاحتلال المغربي ميناء الداخلة الجديد سنة 2010 وتم توسيعه سنة 2011 نظراً لأهمية هذا الميناء الواقع في أغنى مناطق الصيد البحري، حيث توجد النسبة الأكبر من الاساطيل المغربية العاملة في مجال الصيد البحري خاصة صيد الرخويات.

«وحسب تقرير مصور قدمته القناة الأولى المغربية بث يوم 14 أوت- أغسطس 2001 فإن الأسطول المغربي للصيد المتواجد بمنطقة الداخلة كان يحتاج لمدة 5 أيام لتفريغ حمولته في ميناء أغادير أما بعد تدشين ميناء الداخلة الجديد فقد أصبح هذا الأسطول يفرغ شحناته في ظرف لا يتعدى 6 ساعات وهذا ما رفع استغلال الثروة السمكية الصحراوية من قبل الاحتلال المغربي إلى أكثر من 20 مرة، كما يقول الباحث الصحراوي « أعلي سالم محمد فاضل».

3. ميناء بوجدور:

ميناء بوجدور ثالث أهم موانئ الصحراء الغربية وقد عرف عمليات تهيئة وتوسيع بدأت الأولى سنة 1982 والثانية 2011 لتخفيف الضغط الذي يعرفه ميناء العيون نتيجة لحجم التفريغ الهائل وتزايد البواخر والمراكب العاملة في المنطقة خاصة تلك التي تمارس صيد الاسماك السطحية واسعة الانتشار بمنطقة بوجدور التي يتوقع ان يتمكن هذا الميناء من تفريغ 170 ألف طن منها سنوياً.

تطور نشاط مينائي العيون والداخلة خلال الفترة 2002-2009

		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العيون	الاستيراد	331 278	984 361	061 349	659 399	607 493	894 600	380 702	720 613
	التصدير	644 2 021	700 566 2	801 015 3	715 114 4	497 221 4	725 282 4	399 703 3	334 569 1
	المجموع	751 2 067	090 908 2	021 644 2	700 566 2	801 015 3	715 114 4	497 221 4	725 282 4
الداخلة	الاستيراد	073 65	831 64	602 70	225 89	403 85	992 85	242 229	930 259
	التصدير	925 2	683 2	707 9	232 49	502 75	504 42	964 20	؟402
	المجموع	998 67	514 67	309 80	457 138	905 160	496 128	206 250	332 260

وحجم التصدير الكبير من ميناء مدينة العيون الذي يتفوق على حجم التصدير في مدن مغربية كبيرة مثل أغادير وطنجة والقنيطرة وغيرها يفسره التصدير الهائل للمنتجات البحرية الصحراوية والفوسفات والرمال.

الأثار البيئية لاستنزاف الثروات البحرية الصحراوية

إن الاستغلال غير العقلاني والاستنزاف الواسع للثروات البحرية الصحراوية من طرف الأساطيل البحرية المغربية والأجنبية على حد سواء التي تقوم اليوم بعمليات تدمير واسعة للمخزون السمكي للصحراء الغربية سوى منه ما هو ناجم عن الإفراط في الكميات المصطادة واستعمال أساليب إبادة لبعض الأنواع الحية التي يمثل اختفاءها خلل عميق في السلسلة الحيوية للمخلوقات البحرية بالمنطقة والتنوع الحيوي المميز لها، أو ما هو ناتج عن تدمير البيئة البحرية الصحراوية عبر تدمير الوسط المعيشي لمئات المخلوقات الحية التي تعتبر سريعة التأثر بالتغيرات الإيكولوجية التي يعرفها محيطها البيئي .

فبعد انهاك المصائد التقليدية في المغرب وروسيا واليابان وأوروبا شهدت فترة الاحتلال المغربي للصحراء الغربية تدفق ألاف السفن والبواخر والقوارب العاملة في ميدان الصيد البحري على المياه الاقليمية الصحراوية في ظل فوضى عارمة وفي غياب كل سياسة أو تخطيط - باستثناء تلك التي تجلب المزيد من العائدات- دون مراعاة لأبسط شروط التنمية المستدامة، وقد بلغت هذه الموجة ذروتها خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحالي ومازالت في تزايد، فأرتفع حجم الصيد البحري في المغرب من 4،100 طن في ستينات القرن الماضي (حسب الباحثان محمد بدير وسيلفي غينيت، 1997) إلى 1 086 249 طن من الصيد الساحلي والتقليدي (حسب تقرير المركز المغربي للصيد لسنة 2010) أي بزيادة تقارب 265 مرة!!!! وقد أدى هذا الصيد الاستنزافي الجائر إلى حصول كارثة بيئية أشار إلى جانب منها «المعهد الوطني المغربي لبحث الموارد السمكية» سنة 2003، حيث أكد على انخفاض في الإنتاج البحري بالنسب التالية: الأخطبوط - 60%، الحبار – 78%، الانخفاض العام للصيد بالشباك الكبيرة (صيد الأعماق) وصل إلى 66%، وصناعة التبريد سجلت انخفاضا يقدر بـ 53% بسبب تدهور حالة رأسيات الأرجل، وهي الخلاصات التي أكدت عليها فريق لجنة البحث العلمي (COPACE) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في سبتمبر 1997م.

وفضلاً عن الاستنزاف الناتج عن الافراط في الصيد البحري هناك جملة من العوامل التي أدت إلى تدهور المخزون السمكي للصحراء الغربية ولعل من أهمها:

1. عدم احترام الراحة البيولوجية التي تمكن المخلوقات البحرية من التكاثر الطبيعي واستكمال دورة حياتها، وعدم توحيدها بين الصحراء الغربية والمغرب مما يمكن الصيادين والملاك من التنقل بصيدهم من منطقة تعيش الراحة البيولوجية إلى أخرى يسمح فيها بالصيد لبيعه دون عراقيل.
2. عدم الالتزام بالأنواع والكميات المحددة في رخص الصيد بحثاً عما هو أثمن حتى لوكان مهددا بالانقراض وضعف الرقابة في هذا الشأن، وسهولة التحايل عليها باستعمال الرشوة أو الاستفادة من النفوذ.
3. استعمال الشباك المخالفة للمعايير الدولية التي تصطاد صغار الأسماك مما يخل بدورة حياة الأنواع البحرية.
4. استعمال الفخاخ والصفائح البلاستيكية والمعدنية في صيد الأخطبوط وهي صفائح تحمل بقايا المواد المعدنية والكيميائية بالغة الضرر على البيئة.
5. التدمير الواسع للبيئة البحرية الذي تحدثه سفن الجر عبر تدمير شباكها العملاقة للموطن الطبيعي للأحياء البحرية حيث تنمو وتتكاثر.
6. استجار السفن ومراكب الصيد الاجنبية التي منعت من الصيد في مناطق أخرى من العالم لعدم مطابقتها لشروط السلامة البيئية والسماح لها بالعمل في السواحل الصحراوية.
7. ممارسة الصيد في المحميات الطبيعية من طرف المراكب التي تتبع لأصحاب النفوذ خاصة من المسؤولين الأمنين والعسكريين الذي يقعون فوق كل مسألة في منطقة تخضع لنظام أمني وعسكري متغول.
8. ضعف الرقابة على السفن الأجنبية والتغاضي عن المخالفات التي تمارسها مهما كان نوعها، ومرد ذلك -فضلا عن الرشوة - عائد إلى شعور المراقبين بأن هذه المخالفات تحدث في منطقة خارج بلادهم وبالتالي فإن مستقبل ثرواتها غير ذي أهمية بالنسبة لهم.

استغلال ثروات الصحراء الغربية من منظور القانون الدولي

النهب المغربي للثروات الطبيعية الصحراوية يمثل اعتداء جسيماً على حق الشعب الصحراوي في التصرف في ثرواته الطبيعية وحرمانه من التمتع بمقدراته، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخا للوائح الامم المتحدة خاصة منها تلك المتعلقة بسيادة الشعوب على ثرواتها الطبيعية، خاصة قرار الجمعية العامة 1314 (د13-) الصادر في 12 ديسمبر 1958، الذي قررت فيه إنشاء لجنة السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية، وطلبت إليها إجراء دراسة تامة عن وضع السيادة الدائمة علي الثروات والموارد الطبيعية كركن أساسي من أركان حق تقرير المصير.

وكذلك قرار الجمعية العامة 1803 (د17-) المؤرخ في 14 ديسمبر 1962 والمعنون «السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية» الذي يعتبر في بنده السابع « انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة علي ثرواتها ومواردها الطبيعية منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومعرقلا لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم».

كما جاء قرار الجمعية العامة حول الصحراء الغربية رقم 2711 الصادر في 14 ديسمبر1970 حول الصحراء الغربية جلياً وواضحاً حين نص صراحة في الفقرة «ج» من بنده السادس على ضرورة « إلى الامتثال لقرارات الجمعية العامة بشأن الأنشطة الأجنبية الاقتصادية والمالية، والمصالح الأخرى التي تنشط في البلدان والأقاليم المستعمرة والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤخر عملية تصفية الاستعمار من الإقليم».

وفي بنده السابع الذي تدعوه فيه الجمعية العامة «جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأية استثمارات في الاقليم من أجل الاسراع في تنفيذ تقرير المصير لشعب الصحراء».

وعندما شرع الاحتلال المغربي في منح تصاريح للاستكشاف في مجال البترول والغاز في الاجزاء

المحتلة من الصحراء الغربية لشركات أجنبية
حرص مجلس الأمن على دراسة مدى قانونية استغلال المغرب أو أي جهة أخرى لثروات الصحراء الغربية بعد أن ارتفعت أصوات دولية كثيرة منددة بتورط عدد من شركات البترول في إمضاء عقود للتنقيب عن المحروقات مع سلطات الاحتلال المغربي في الجزء المحتل من الصحراء الغربية خصوصا منذ سنة 2000.
وبالتالي طلب المجلس في رسالة له يوم 29 يناير من سنة 2002 من قسم الشؤون القانونية للأمم المتحدة في شخص رئيسه رجل القانون السويدي المشهور، هانس كوريل، بأن يدرس الموضوع طارحا سؤالا واضحا وهو «مدى شرعية منح السلطات المغربية أو توقيعها عقود مع شركات أجنبية لاستكشاف ثروات منجمية في الصحراء الغربية، أخذا بعين الاعتبار القانون الدولي بما فيه القرارات المتبناة من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة» (رسالة هانس كوريل مرفقة).

وقد جاء الرأي الاستشاري مفصلا وواضحا حيث أشار كمنطلق له إلى خصوصية وضع الصحراء الغربية كبلد لا يتمتع بالاستقلال مدرج ضمن لائحة تصفية الاستعمار منذ سنة 1963 وبالتالي تنطبق عليه مقتضيات القانون الدولي المتعلقة بهذه الأقاليم وخصوصا مقتضيات المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تؤكد بأنه لا يحق للقوى الاستعمارية أن تحدث أي تغيير في تركيبة مستعمراتها من الناحية الديموغرافية أو الاجتماعية والسياسية، كما لا يحق لها القيام بأي استثمار أو استغلال لثرواتها الطبيعية بما يضر مصالح شعوبها في الوقت الحاضر أو في المستقبل وأن تجعل من مصلحة هذه الشعوب المحرك الأساسي لأي نشاط تقوم به في هذه البلدان.

كما استنتج الرأي الاستشاري أن المغرب هو أيضا يتمتع بوضعية خاصة في الموضوع حيث أنه ليس القوة المديرة للصحراء الغربية إذ لا يرد في لائحة الأمم المتحدة للقوى المديرة للأقاليم الـ16 المتبقية في لائحة تصفية الاستعمار، وبالتالي فهو قوة احتلال تفرض وجودها في البلد بقوة الأمر الواقع، وهو ما يمكن أيضا تسميته بالاحتلال اللاشرعي.

وبالفعل، يجب التذكير هنا أن الصفة القانونية الوحيدة التي يحملها المغرب وفقا للوائح الأمم المتحدة قد وردت سنة 1979 في اللائحة 34/37 حيث وصفت الجمعية العامة الوجود المغربي في الصحراء الغربية «بالاحتلال» ونددت في نصها «باستمرار الاحتلال المغربي للصحراء الغربية»، وعليه فإن المغرب وفقا لهذا القرار هو قوة احتلال عسكري، مع ما يتبع هذا التوصيف من أثار قانونية.

الرأي الاستشاري لقسم الشؤون القانونية اعتبر إذا أنه «وفي الوقت الذي لا يمكن اعتبار العقود

التي يتحدث عنها مجلس الأمن في حد ذاتها غير شرعية، ولكن لو نتج عنها المزيد من الاستكشاف أو الاستغلال ضدا لمصالح ورغبات شعب الصحراء الغربية، فستكون انتهاكا لمبادئ القانون الدولي التي تنطبق على الأنشطة الخاصة بالثروات الطبيعية في البلدان التي لا تتمتع بالاستقلال».

ويمكن القول أن هذا الموقف الواضح قد تم تعزيزه أيضا سنة 2004 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث صرح ممثلها آنذاك، روبرت زوليك، في رسالة رسمية ردا على سؤال لعضو الكونغرس الأمريكي، جوزيف بيتس، حول مجال صلاحية اتفاقية التبادل الحر مع المغرب، أن هذه الاتفاقية «تغطي التجارة والاستثمارات في التراب المغربي كما هو معترف به دوليا ولن تشمل الصحراء الغربية»، حيث ذكر بأن «الولايات المتحدة الأمريكية شأنها شأن عدد كبير من الدول لا تعترف للمغرب بالسيادة على الصحراء الغربية ودعت طرفي النزاع دائما للعمل مع الأمم المتحدة من أجل حل هذا النزاع بالطرق السلمية» تضيف الرسالة (أنظر نص الرسالة مرفقاً)

من جهته، حاولت بعض دول الاتحاد الأوروبي تجاهل هذه الحقيقة لسنوات طويلة عبر توقيعها اتفاقيات للصيد مع المغرب دون أن تستثني الصحراء الغربية، بل وتورطت مع المغرب في تزوير مصدر المنتجات البحرية التي تستوردها، والتي يتم اصطياد أغلبها من المياه الإقليمية الصحراوية، غير أن القسم القانوني في البرلمان الأوربي أصدر سنة 2009 رأيا استشاريا واضحا في الموضوع أخذ فيه برأي هانس كوريل، وقد تم الكشف عن هذا الرأي الاستشاري والأخذ به سنة 2011 حين رفض البرلمان الأوروبي تجديد الاتفاقية المذكورة مع المغرب معتبرا أن السلطات المغربية لم تستطع إثبات استفادة شعب الصحراء الغربية من استغلال الثروات السمكية بهذا البلد الذي لا تعترف أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي للمغرب بالسيادة عليه، وستتعرض صدقية البرلمان الأوروبي مرة أخرى للاختبار حين يعرض عليه الاتفاق الجديد للصيد مع المغرب في شهر نوفمبر 2013.

وينبغي التوقف عند القانون رقم 03/2009 الصادر في 21 يناير 2009 الخاص بترسيم المنطقة الاقتصادية الحصرية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المعترف بها من قبل عشرات الدول والعضو المؤسس للاتحاد الإفريقي وتتحدد هذه المنطقة في نطاق 200 ميل بحري وفقاً للقانون الدولي مما يجعل أي نشاط اقتصادي في المياه الاقليمية الصحراوية دون تصريح من سلطات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نشاطاً غير قانوني ويمثل انتهاكاً لحق الدول والشعوب في السادة على ثرواتها الطبيعية.

الصحراويون.. فقراء في وطن غني:

على الرغم من المداخيل الهائلة التي يجنيها الاحتلال المغربي من الثروات البحرية الصحراوية فإن النسبة الغالبة من السكان الصحراويين تعيش واقع الفقر والتهميش والخصاص المخيف، فدولة الاحتلال اتجهت -شأنها في ذلك شأن القوى الاستعمارية دائماً- إلى الاستحواذ على العائدات الكبيرة من تصدير الثروة البحرية الصحراوية دون الالتفات إلى واقع السكان الأصليين الذين حرموا من فرص العمل ومن الحصول على أية استفادة من عائدات بلادهم المحتلة.

الناشط الصحراوي «محمد البيكم» المهتم بواقع الصيد البحري في مدينة الداخلة المحتلة ومحيطها يقول:

« في منطقة تقدم 64 بالمائة من مجموع الإنتاج السمكي في المغرب والصحراء الغربية معاً، يعيش المواطن الصحراوي الفقر المدقع ، إذا يعيش حوالي 87 بالمائة من سكان مدينة الداخلة المحتلة على بطاقات الانعاش المعروفة باسم «الكارطيات».

وتشكل نسبة السكان الممارسين لعمل ثابت 3.9% فقط من مجموع السكان الصحراويين في الداخلة التي تمثل أكثر نقطة جذب للمستثمرين والملاك المغاربة العاملين في قطاع الصيد البحري والزراعة. ونسبة الصحراويين في القطاعات النشطة في مجال

APUOKAS
LYQK

الصيد البحري بمدينة الداخلة تظهر مدى التهميش الذي يعيشونه في موطنهم، وهي كما يلي:

1. مندوبية الصيد البحري: عدد الموظفين الصحراويين 4 أفراد، في ما يبلغ تعداد الموظفين المغاربة في مندوبية الصيد البحري 42 موظفاً.
2.المكتب المغربي لاستغلال الموانئ: في هذا المكتب لا يوجد سوى موظف صحراوي واحد وكافة الموظفين والعمال الآخرين مستوطنون مغاربة.
3.غرفة الصيد البحري: عدد الموظفين الصحراويين لا يزيد عن نسبة 2 بالمائة والباقي هم مستوطنون مغاربة.
4. ميناء الداخلة: في كافة قطاعات هذا الميناء لا وجود لعمال صحراويين، وكل الأشخاص العاملين أو الموظفين في هذا القطاع هم مستوطنون مغاربة.
5.مرسي ماروك: عدد العمال الصحراويين اثنان فقط من أصل 19 عاملاً.
6. كازا تكنيك : وهي شركة مغربية خاصة تشرف على تشغيل الأشخاص في مدينة الداخلة في أسواق بيع السمك في العمل الموسمي، يشتغل المواطنون الصحراويون في أعمال ثانوية كالحراسة والنظافة والشحن والتفريغ ومع ذلك فإن عدد العمال الصحراويين هو 41 عاملاً فقط من مجموع 100 عامل يتقاضون 2000 درهم شهرياً.
7. شركات تعليب وتبريد الأسماك (وحدات تجميد المنتجات البحرية): يبلغ عدد هذه الوحدات 91 وحدة صناعية لتجميد الأسماك، منها 31 وحدة صناعية لتجميد الأسماك في ملكية مواطنين صحراويين لكن منذ سنوات ارتبط عمل هذه الوحدات بقروض بنكية مشروطة، يعتقد أنها ربطت بها لمنع اصحابها من السكان الصحراويين من الاستفادة منها، مما جعل معظمها متوقفة عن العمل لسنوات أو اضطر أصحابها إلى كراءها لبعض ملاك البواخر أو الشركات القادمة من المغرب .
8. الوحدات الصغيرة لتجميد الأسماك: يبلغ عددها 206 وحدات، يملك الصحراويون منها وحدتين فقط ، والباقي في ملكية مستوطنين مغاربة منضوين تحت تجمع تجار الأسماك الذين يسيطرون على السوق، أما في العيون فيقدر عدد هذه الوحدات بـ400 وحدة.
9. مركز بيع الأسماك: يشكل العمال الصحراوي نسبة 3 بالمائة فقط والباقي هم مستوطنون مغاربة.
10. شركات نقل الأسماك: يقدر عدد سيارات نقل الأسماك بمدينة الداخلة بـ 197 شاحنة من النوع الكبير ولا يوجد فيها مالك او سائق صحراوي واحد.
11. تربية الأحياء المائية: وهي مشاريع جديدة نسبياً في قطاع الصيد البحري بمدينة الداخلة ومحيطها خاصة في منطقة بوطلحة والغرد الأبيض وخليج الداخلة حيث تتم زراعة القواقع البحرية كالبطلينوس والمحار وغيرها، وقد تم إعطاء الأولوية في كافة المشاريع لشركات أوروبية ومغربية تنشط ضمن عدد من المزارع يقارب الثلاثين مزرعة منها ما دخل دورة الإنتاج ومنها ما هو في طور الإعداد.

وحسب دراسة للجامعة المغربية لصناعات تحويل وتثمين السمك (FENIP) صادرة سنة 2010 فإن امكانيات الإنتاج في خليج وادي الذهب من مزارع المحار بألاف الأطنان، ويمكن أن تصل إلى 10.000 طن سنويا كحد أقصى نتيجة لسرعة نموه في خليج الداخلة والذي يكون اسرع مرتين من نظيره المستزرع في فرنسا.

وتقدر الوكالة المغربية لتنمية تربية الأحياء المائية المعروفة اختصارا باسم «أندا» بأن مشروعها لسنة 2013-2014 المسمى مشروع (الداخلة - سنترا) الموجه لزراعة الأنواع السطحية الصغيرة على مساحة قدرها 85 هكتار بتكلفة قدرها 300 مليون أورو سينتج 990 ألف طن وسيوفر حوالي 60 ألف فرصة

عمل، هذا المشروع الضخم فاز بمناقصة أنجازه تكتل اسباني مكون من «المركز التكنولوجي أكواكلتور (Ctaqua) والمركز التكنولوجي للعلوم البحرية (Cetecima).

إن مشاركة حوالي 30 ألف من المواطنين الصحراويين في مخيم اكديم إيزيك بضواحي مدينة العيون المحتلة سنة 2010 رفضا لواقع التهميش والحرمان بعد أزيد من خمس وثلاثين سنة من احتلال بلدهم هي مثال يتكرر في كل المدن الصحراوية المحتلة وهي حالة تعكس الواقع المخيف الذي يعيشه شعب مقسم بين جزء يعاني الفقر والبطالة تحت الاحتلال، ولاجئين يعيشون على ما تجود به المنظمات المانحة ويعاني 61% من أطفالهم من سوء تغذية مزمن ويرتفع معدل فقر الدم بين نساءهم إلى ما يقارب 50% حسب منظمة «اليونسيف» وهم الذين يواصلون العيش في ظروف لجوء بالغة القسوة منذ حوالي 40 سنة في الوقت الذي تستولي سلطات الاحتلال على عائدات سنوية تقدر بملايين الدولارات من ثرواتهم البحرية التي لا يتوقف نهبها ليلاً ولا نهارا.

إن هذه الحالة مثال بين على خرق الاحتلال المغربي لحقوق الصحراويين وخاصة لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة سنة 2007 حول حقوق الشعوب الأصلية التي صوتت عليها 143 دولة لم يكن من بينها المغرب واسرائيل والتي تنص تحديدا في فقرتها 26 على حق الشعوب الاصلية في امتلاك أراضيها وثرواتها وضرورة اعتراف دول العالم اعترافا قانونيا بهذا الحق والمساعدة على حماية هذه الأقاليم وثرواتها الطبيعية.

خلاصات وتوصيات:

1. الصحراء الغربية مصنفة ضمن الأقاليم التي لم تستكمل فيها عملية تصفية الاستعمار وقد ظلت مسألة الصحراء الغربية من أهم القضايا المطروحة على جدول اللجنة الرابعة للأمم المتحدة منذ ستينيات القرن الماضي ، كما أن المغرب حسب اللائحة 34/37 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 نوفمبر 1979 يمثل قوة احتلال، كما ينص الرأي الاستشاري للمستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل الصادر يوم 29 يناير 2002 على أنه «لا يمكن القيام باي استغلال للثروات الطبيعية للصحراء الغربية دون موافقة شعبها»، وعليه فإن كل الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الاحتلال أو الشركات الاجنبية التي يرخص لها تعتبر أنشطة مخالفة للقانون الدولي وانتهاك صارخ للوائح الأمم المتحدة ذات الصلة.

2. النهب المغربي للثروات الطبيعية الصحراوية يمثل اعتداء على حق الشعب الصحراوي في التصرف في ثرواته الطبيعية وحرمانه من التمتع بمقدراته وهو ما يمثل انتهاكاً صارخا للوائح الامم المتحدة خاصة منها تلك المتعلقة بسيادة الشعوب على ثرواتها الطبيعية.

3. تساهم عائدات المغرب من تصدير الثروات الطبيعية الصحراوية في اطالة عمر النزاع وتغذيته من خلال شراء الأسلحة وتقوية ألته العسكرية والأمنية الموجهة للحرب على الشعب الصحراوي.

4. من الضروري التنبيه على أن تزايد الاستغلال غير القانوني للثروات الطبيعية الصحراوية لا يستفيد منه السكان الصحراويون بحيث تضاعفت اعداد العاطلين عن العمل وتزايدات مؤشرات الفقر حدة وسط الصحراويين، فنسبة البطالة بين السكان الصحراويين في المدن الصحراوية المحتلة تصل إلى معدلات مقلقة تقدرها بعض المصادر بحوالي 60%.

6. ضرورة أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها القانونية في حماية الثروات الصحراوية كما فعلت في حالات مماثلة في تيمور الشرقية وناميبيا.

7. ينبغي إدراج ملف مراقبة نهب الثروات الطبيعية الصحراوية ضمن صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية «المينورسو» في انتظار الحل السياسي للنزاع.

8. ندعو الدول والشركات الأجنبية إلى الامتناع عن استيراد المنتجات الصحراوية أو الاستثمار في الصحراء الغربية المحتلة لمخالفة هذه الأنشطة للقانون الدولي.

9. التحسيس والمتابعة الميدانية لعمليات النهب والاستنزاف غير القانوني للثروات الطبيعية الصحراوية وكشفها وتعرية المتورطين فيها.

10. ندعو أعضاء البرلمان الاوروبي إلى عدم التصويت على الاتفاق المغربي مع الاتحاد الاوروبي الاخير لان نفس الدواعي التي أدت إلى الغاء الاتفاق السابق مازالت قائمة ألا وهي عدم شرعية استغلال ثروات الأقاليم التي لم تستكمل فيها تصفية الاستعمار وعدم استفادة السكان الاصليين من عائدات هذا الاتفاق.

إحالات:

1. ONP: Les rapports Statistiques de production de la mer (1992-2013).
2. Agnew D. J.، Pearce J.، Pramod G.، et al.، 2009. Estimating the Worldwide Extent of Illegal Fishing، PLOS One، Vol:4، ISSN:1932-6203، Pages:e4570-e4570
3. Agnew D. J.، Walmsley S.F.، Leotte F.، et al.، 2010. West Africa Regional Fisheries Project – Estimation of the cost of illegal fishing in West Africa – Final Report، MRAG.
4. Baddyr، M.، and Guénette، S.، 2001. The fisheries off the Atlantic coast of Morocco 1950-1997. In Fisheries impacts on North Atlantic ecosystems: Catch، effort and national/ regional data sets. Edited by D.Zeller، R. Watson، and D. Pauly، Fisheries Centre، University of British Columbia، Vancouver، BC، Canada. Vol. 9 (3). pp. 191-205.
5. Green Peace (2010)، How Africa is feeding Europe: EU (over)fishing in West Africa.
6. Green peace (2012)، The Price of Plunder. How European taxpayers are subsidising factory trawlers to strip fish from West Africa's waters.
7. ICNAF، 1972. List of fishing vessels، 1971، with summaries of fishing effort for 1969، 1970 and 1971. International Commission for the Northwest Atlantic Fisheries، Dartmouth، Nova Scotia، Canada، 127 pp.
8. JaapJan Zeeberg، Ad Corten، Erik de Graaf (2006)، Bycatch and release of pelagic megafauna in industrial trawler fisheries off Northwest Africa in Fisheries. Research 78، 186-195.
9. Владимир Лаптиховский، биология и промысел головоногих моллюсков у побережья Северно-западной Африки. http://mi32.narod.ru/01-99/octopus.html
10. أعلي سالم محمد فاضل(د.): اقتصاديات الصحراء الغربية، سانت بطرسبورغ، روسيا) 2010)

ملاحق:

- جدول رقم (3) قائمة ببعض السفن الأجنبية المتورطة في نهب الثروات البحرية الصحراوية.

- جدول رقم (4) قائمة ببعض الشركات المتورطة في تصدير الثروات البحرية الصحراوية.
ملاحظة: بعض شركات تربية المائيات مازالت في مرحلة الإعداد وبعضها وصل الى مرحلة التصدير.

- جدول رقم (5) قائمة الشركات المغربية المصدرة للسماك والمنتوجات البحرية إلى روسيا الفيدرالية.

- خريطة رقم 01: جغرافية الصيد البحري في الصحراء الغربية

- خريطة رقم: 02 قرى الصيد المغربي على السواحل الصحراوية